جامعة جرش
كلية الزراعة

برنامج التغير المناخي، الزراعة المستدامة والأمن الغذائي

تمكين المرأة الريفية اقتصادياً وأثره على الزراعة المستدامة: دراسة حالة محافظة إربد

إعداد
تميم محمود يوسف القيام

إشراف
الدكتور معاذ عبداللطيف القيام

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التغير المناخي، الزراعة المستدامة والأمن الغذائي

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
جامعة جرش

شباط 2022

التفويض

أنا **تميم محمود يوسف القيام** ، أفوض جامعة جرش بتزويد نسخ من رسالتي: " **تمكين المرأة الريفية اقتصادياً وأثره على الزراعة المستدامة: دراسة حالة محافظة إربد** " للمكتبات أو المؤسسات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع: .....

التاريخ: ... / ... / **2022**

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة " **تمكين المرأة الريفية اقتصادياً وأثرها على الزراعة المستدامة: دراسة حالة محافظة إربد** " وأجيزت بتاريـــــــخ 16 /2/ 2022 م.

أعضاء لجنة المناقشة	**التوقيع**
الدكتور معاذ عبداللطيف القيام ،مشرفًا ورئيسيًا	.....
الاستاذ الدكتور علي الشرفات /عضوًا داخليًا	.....
الاستاذ الدكتور علي القضاة /عضوًا خارجًا	.....

الإهداء

إلي والدي العزيز حفظه الله..

إلي والدتي الغالية رحمها الله...

إلى زوجتي الغالية ورفيقة الدّرب التي تحمّلت مشاق مسيرتي وما زالت تقف إلى

جانبي كل الشكر والتقدير

إلى عائلتي الحبيبة

لكم كل المحّبة فأنتم سعادتي التي رافقتني في رحلتي الدّراسية

شكر وتقدير

أشكر الله عز وجل على ما منحني من قوة لإتمام هذا العمل.

من لا يشكر الناس لا يشكر الله، أتقدم بالشكر الجزيل للدكتور معاذ القيام على إشرافه على هذه الرسالة، ودعمه العلمي لي كي أتمكن من إنجاز هذه الرسالة، وأتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء هيئة المناقشة على ما قدموه لي من مقترحات لاستكمال هذه الرسالة وإظهارها بالمظهر العلمي المناسب.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إنجاز وتسهيل هذا العمل وإظهاره إلى النور، واخص بالذكر موظفي مؤسسة الإقراض الزراعي في محافظة اربد، كذلك أفراد أسرتي على ما قدموه لي من عون لإتمام هذه الرسالة.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
– التفويض	ب
– قرار لجنة المناقشة	ج
– الإهداء	د
– شكر وتقدير	هـ
– فهرس المحتويات	و
– قائمة الجداول	ط
– قائمة الأشكال	ي
– قائمة الملاحق	ي
– ملخص	ك
الفصل الأول: المقدمة والتعريف بالدراسة	
1.1: تمهيد	**1**
2.1: مشكلة الدراسة وأسئلتها	**5**
3.1: أهداف الدراسة	**5**
4.1: أهمية الدراسة ومبرراتها	**6**
5.1: حدود الدراسة	**6**
الفصل الثاني: الجانب النظري والدراسات السابقة	**7**
1.2. تمكين المرأة الرّيفية	**8**
1.1.2. التمكين	**8**
2.1.2. التمكين الاقتصادي	**9**
3.1.2. تمكين المرأة	**10**
4.1.2. تمكين المرأة اقتصاديا	**10**
5.1.2. تمكين المرأة الريفية اقتصاديا	**11**

6.1.2. مبادئ تمكين المرأة	**12**
7.1.2. متطلبات تمكين المرأة الريفية اقتصاديا	**13**
8.1.2. مؤشرات تمكين المرأة اقتصاديا	**14**
2.2. الزراعة المستدامة	**15**
1.2.2. مفهوم الزراعة المستدامة	**16**
2.2.2. مبادئ الزراعة المستدامة	**17**
3.2.2. ممارسات الزراعة المستدامة	**19**
3.2. أثر تمكين المرأة الريفية في الزراعة المستدامة	**20**
3.2 الدراسات السابقة	**22**
الفصل الثالث: منهجية الدراسة	**26**
1.3 الجانب النظري للدراسة	27
2.3: مصادر البيانات	28
1.2.3: المصادر الأولية	28
2.2.3: المصادر الثانوية	28
3.3. مجتمع وعينة الدراسة	29
4.3 الإجراءات والمعالجة الإحصائية	32
الفصل الرابع: النتائج والمناقشة	34
1.4: أهم الخصائص الديموغرافية والاقتصادية لعينة الدراسة	35
2.4: العوامل التي شجعت على إنشاء العمل (المشروع الزراعي) في منطقة الدراسة	40
3.4: الصعوبات التي تواجه عمل المرأة في منطقة الدراسة	43
4.4: العوامل التي ساعدت على انجاح المشاريع الزراعية من وجهة نظر صاحبات المشاريع في منطقة الدراسة	45
5.4: الأثر الاقتصادي لتمكين المرأة في منطقة الدراسة	74
الاستنتاجات والتوصيات	49
أولاً: الاستنتاجات	50
ثانياً: التوصيات	51
المراجع	52
المراجع العربية	52

المراجع الأجنبية	55
الملاحق	58
الملخص باللغة الانجليزية	63

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	توزيع العينة على الوية محافظة اربد	31
2	مستويات تأثير ممارسات تمكين المرأة الريفية اقتصاديا على الزراعة المستدامة في منطقة الدراسة	32
3	**توزيع عينة الدراسة حسب الفئات العمرية**	35
4	**توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي**	36
5	**توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة في النشاط الزراعي**	37
6	**توزيع عينة الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة**	38
7	**توزيع عينة الدراسة حسب** الحالة الاجتماعية	38
8	**توزيع عينة الدراسة حسب نوع ملكية الحيازة**	39
9	**المتوسطات الحسابية لفقرات الاستبانة المتعلقة بالعوامل التي شجعت على إنشاء العمل.**	42
10	**المتوسطات الحسابية لفقرات الاستبانة المتعلقة الصعوبات التي تواجه عمل المرأة**	44
11	**المتوسطات الحسابية لفقرات الاستبانة المتعلقة العوامل التي ساعدت على انجاح المشاريع الزراعية**	46
12	**المتوسطات الحسابية لفقرات الاستبانة المتعلقة الأثر الاقتصادي لتمكين المرأة**	48

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	موقع منطقة الدراسه	29

تمكين المرأة الريفية اقتصادياً وأثره على الزراعة المستدامة: دراسة حالة محافظة إربد

إعداد

تميم محمود يوسف القيام

إشراف

الدكتور معاذ عبداللطيف القيام مشرفًا ورئيسا

الملخص

استهدفت الدراسة أثر تمكين المرأة الريفية اقتصادياً وأثر ذلك على الزراعة المستدامة: دراسة حالة محافظة إربد. ولتحقيق الأهداف اعتمدت الدراسة منهجية على أسلوب التحليل الوصفي حيث تم اختيار عينة تألفت من 253 امرأة من مجتمع الدراسة (687 امراة) اللواتي تقدمن لأخذ قروض من مؤسسة الأقراض الزراعي. ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة : امتلكت عينة منطقة الدراسة من الخصائص الديموغرافية والاقتصادية ما مكنهن من تطبيق ممارسات الزراعة المستدامة في نشاطاتهن بمستوى متوسط وتحسين دخلهن تبعا لذلك، فهن بعمر نشط وبمستوى تعليمي مناسب لتطبيق هذه الممارسات، وهن أيضا بمستوى جيد من الخبرة في نشاطاتهن الزراعية، كما أن حجم أسرهن كبير وهن مالكات لحيازاتهن الزراعية تساعد في تبنيهن لهذه الممارسات.وأن العوامل التي شجعت على إنشاء العمل في منطقة الدراسة حسب صاحب العمل وفكرة المشروع والأسرة، كانت الرغبة في المساهمة في تحسين دخل الأسرة، زيادة دخل الأسرة ويساهم المشروع في تمكين المرأة اقتصاديا على التوالي، وكانت ذات معدل مرتفع،وأن أكبر التحديات في المجتمع الريفي والصعوبات التي تواجه تمكين المرأة الريفية هي نقص الدعم المالي.الدعم الاسري هو أكبر العوامل التي أدت الى نجاح المشاريع المعنية بتمكين المرأة الريفية اقتصاديا.زيادة دخل الأسرة من المشروع هو الأثر الاقتصادي الذي حصل على معدل مرتفع ناتج عن دعم المرأة الريفية من خلال مؤسسة الأقراض الزراعي. وقد اوصت الدراسة بضرورة وضع وتطبيق الخطط والبرامج الإرشادية التي تؤدي الى تمكين المرأة الريفية اقتصاديا بشكله الصحيح وكذلك الى عقد دورات وورش تدريبة للمرأة الريفية على المشاريع الزراعية ذات الطابع المستدام وان تمكين المرأة الريفية (التي تعد أكبر شريحة بين نساء المجتمع الأردني) يؤدي الى تحقيق الزراعة المستدامة الذي بدوره يحقق التنمية المستدامة

الكلمات المفتاحية: تمكين، المرأة الريفية، الخصائص الديموغرافية، الزراعة المستدامة

الفصل الأول

المقدمة والتعريف بالرسالة

1.1 مقدمة

تمكين المرأة من المشاركة في التنمية يحتل موقعا متقدما على سلّم أولويات الاهتمام العالمي؛ فاضطلاع المرأة بمسؤولياتها والأعباء المنزلية وتربيه الأبناء وتعليمهم تحت الظروف التي ترزخ تحتها معظم النساء الفقيرات يلقي عليها عبئا بَدَنيّا فوق الاحتمال لإنجاز العمل اليومي وعبئا نفسيا يرتبط بمشكلات الإعاشة اليومية ورعاية الأبناء وعبئا ماليا ومادّيّا يتعلق بالقدرة على إنتاج ما تحتاجه الأسرة للبقاء على قيد الحياة (عبد العظيم، 2020). والمرأة الريفية تحديدا تعمل في أنشطة زراعية كثيرة ومتنوعة، منها الزراعة والتعشيب والحصاد والتصنيع الغذائي وتربية الحيوانات من طيور دواجن ومواشي ورعايتها (Fabiyi & Akande, 2015). وعلى الرغم من كل ذلك فإن مكانة المرأة في المجتمع قد لا تكون متناسبة مع أدائها لهذه المهام الجسيمة الجليلة، ولذلك تسعى برامج التنمية الريفية عموما وبرامج تنميه المرأة الريفية خصوصا إلى ردم الفجوة بين أوضاع المرأة الاجتماعية والماليّة وعملها الإنتاجي من خلال تمكينها اقتصاديا واجتماعيا (عبد العظيم، 2020).

تمكين المرأة الريفية اقتصاديا يعني تدعيم أوضاع النساء الريفيات كعاملات وصاحبات دخول وتقويتها بواسطة تعبئتهن وتنظيمهن وإمدادهن بالتمويل وتزويدهن بالخدمات المساعدة، ورفع مستوى تحكم المرأة الريفية بالموارد الاقتصادية، وتوفير الأمان الاقتصادي لها من خلال إزالة العوائق المرتبطة بمشاركتها في النشاط الاقتصادي، وخصوصا تلك المرتبطة بملكية الأصول، وبالقوانين وسياسات الائتمان والعمل (العزّاوي، 2015)، إضافة إلى زيادة مساهمتها في دخل الأسرة كمدخل لتحقيق رفاهيتها، وتدعيم القيادة النسائية داخل الأسرة وخارجها، وتحقيق المشاركة الفعالة للمرأة الريفية في البناء الاقتصادي للمجتمع الريفي تحقيقا للتنمية المستدامة (العزّاوي، 2015(.;Fabiyi & Akande, 2015

تمكين النساء والفتيات يمثّل محور خطة التنمية المستدامة لسنة (2020) في مصر، ومطلبا رئيسا من مطالب كسر حلقة الفقر وسوء التغذية والجوع، وأحد متطلبات تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولذلك فإن تمكين المرأه الريفية يُعتبر أحد أبرز مقومات تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي ومقومات تحقيق التنمية المستدامة عموما، والزراعة المستدامة خصوصا. وتمكين المرأة اقتصاديا هو أساس تمكينها الاجتماعى، وهذه إحدى الحقائق التى بُنيت عليها خطط تنمية المرأة الريفية وبرامجها فى العالم؛ إذ أن تطوير إمكانات المرأة المالية من خلال إشراكها في المشاريع الإنتاجية أو تأسيس مشروع خاص بها يمكن أن يفتح آفاقا جديدة لها لتشارك مشاركة فاعلة فى الحياة الاقتصادية فى مجتمعها (عبد العظيم، 2020).

أصبحت التنمية المستدامة ضرورة لكل الكيانات الاقتصادية، ومنها الكيانات الزراعية، التي ترغب في الاستغلال الأمثل لمواردها في جميع الأبعاد (البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتَّقَنية) مع الأخذ في الاعتبار تحقيق العدالة بين الأجيال الحالية، وبين الأجيال الحالية والمستقبلية، أي دون المسّ بقدرة الأجيال المستقبلية على تأمين احتياجاتها. والمرأة أحد أهم الأطراف المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، ولا يقلُّ دورها عن دور الرجل في إيجاد حلول لتحديات التنمية المستدامة ودعم الجهود للوصول إلى مستقبل مستدام. ولذلك فإن أهداف التنمية المستدامة الجديدة تشمل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (فاضل وعطا، 2020).

تلعب النساء في المجتمعات الريفية أدوارا مهمّة في تحقيق التحول اللازم لإحداث التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي يتطلبها تحقيق التنمية الوطنية المستدامة (Fabiyi & Akande, 2015). ويُعتبرُ تمكين المرأة أحد التوجهات الحديثة التي نالت اهتمام العالم أجمع؛ حيث أن تمكين المرأة أمر ضروري لتحقيق التنمية المستدامة، وقد تبنّت الكثير من المنظمات الإنمائية الحكومية وغير الحكومية، ومنها المنظمات التابعة لمنظمة

الأمم المتحدة، مبدأ تمكين المرأة، وجعلت منه هدفا رئيسا من أهداف برامجها والعديد من مشاريعها التنموية. وقد عدّ البنك الدولي تمكين المرأة إجراء رئيسا من إجراءات الحد من الفقر وعنصرا مساعدا في التنمية (شملاوي وسقف الحيط، 2019). ضمن هذا السياق ذكرت منظمة الأغذية والزراعة (FAO, 2011) أنه إذا توفرت للنساء نفس فرصة الوصول إلى الموارد المنتجة مثل الرجل فإنهن يستطعن زيادة محاصيل مزارعهن بنسبة تتراوح بين (20.0%) و (30.0%)، وهذا يمكن أن يرفع الناتج الزراعي الإجمالي في البلدان النامية بنسبة تتراوح بين (2.5%) و (4.0%)، ويقلّص ذلك عدد الجوعى في العالم بنسبة (12.0–17.0%).

تمثّل المرأة الريفية في الأردن رصيدا بشريا كبيرا، وعلى الرغم من ذلك لم تنجح خطط التنمية المتعاقبة في دمجها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي أثر سلبا في دورها كمشارك محوري في عملية التنمية ومستفيد رئيسي فيها. ولا يوجد تقدير مناسب لدور المرأة في النشاط الزراعي؛ إذ يُنظر إلى ما تقوم به من مساهمة في تحقيق الأمن الغذائي من خلال أدوارها المتعددة في الزراعة، ومنها الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني والتصنيع الغذائي، على أنه ليس إلا امتدادا لدورها في المنزل غير المأجور نقديا، وهذا إجحاف في حق المرأة، وأمر يستدعي الوقوف عنده لدراسة واقع عمل المرأة الريفية في الأردن وإبراز دورها المهم في الزراعة المستدامة واستدامة الزراعة من خلال الدراسة العملية، ومعرفة علاقة تمكين المرأة الريفية باستدامة النشاط الزراعي. بناء على ذلك تبلورت عند الباحث فكرة الدراسة الحالية، التي هدفت إلى البحث في أثر تمكين المرأة الريفية اقتصاديا في الزراعة المستدامة، واختارت محافظة إربد كحالة دراسية. نتائج هذه الدراسة ستبيّن دور تمكين المرأة الريفية في نجاح ممارسات الزراعة المستدامة واستدامة النشاط الزراعي، وتحديد أي أبعاد التمكين أكثر أهمّيّة للزراعة المستدامة من غيرها، وأي ممارسات الزراعة المستدامة تتطلب تمكينا

أكبر، مما سيساعد صانعي القرار في ترجمة نتائج الدراسة إلى سياسات وخطط وبرامج تُكرّس تمكين المرأة الريفية وتعزّزه من ناحية، وتدعم ممارسات الزراعة المستدامة وتنشرها في الأوساط الريفية من ناحية أخرى.

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو بيان أثر تمكين المرأة الريفية اقتصادياً وأثره على الزراعة المستدامة: دراسة حالة محافظة إربد"، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية الآتية:

1. استعراض وواقع تمكين المرأة الريفية في محافظة إربد.
2. دراسة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لعينة الدراسة.
3. تحديد أهم المتغيرات المؤثرة في تمكين المرأة الريفية في مجال الزراعة المستدامة.
4. تحديد نقاط الضعف والقوة التي تواجه تمكين المرأة إقتصاديا في منطقة الدراسة.
5. بيان اثر تمكين المرأة اقتصاديا واثره فى استدامة الزراعة

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن المناطق الريفية هي من أكثر المناطق بحاجه للدراسة وتقديم الدعم المادي والمالي بشكل عام والمرأة الريفية بشكل خاص، ونظراً لما تعانيه من مشاكل كارتفاع نسبة البطالة وتدني مستوى الدخل بالإضافة إلى أن المرأة تشكل رصيدا بشريا كبيرا لم تنجح خطط التنمية في دمج هذا القطاع في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي أثراً سلبياً على المرأة الريفية كمستفيد ومشارك محوري في عملية التنمية. وإن عدم وجود التقدير والاهتمام لدور المرأة في المجال الزراعي على اعتبار أن ما تقوم به من مساهمة في

تحقيق الأمن الغذائي والأدوار المتعددة في الزراعة يعد إجحافا في حق المرأة، وأمراً ملحاً يستدعي الوقوف عنده لدراسة واقع عمل المرأة، وإبراز أهمية مشاركتها في القطاع الزراعي من خلال الدراسة العملية، ومعرفة ما إذا كان هناك علاقة بين دور المرأة الريفية في استدامة القطاع الزراعي من خلال تمكينها اقتصاديا، ويمكن طرح التساؤل الآتي: ما أثر تمكين المرأة الريفية اقتصاديا في الاستدامة الزراعية في محافظة إربد؟ هذا من جهة ومن جهة اخرىسعي الدراسة الى الوصول الى نتائج وتوصيات قد يستفيد منها صاحب القرار السياسي والاقتصادي والباحثين والمهتمين من جهة تمكين المرأة الريفية اقتصاديا

أهمية الدراسة ومبرراتها:

تكمن أهمية الدراسة في أن التمكين الاقتصادي للمرأة يزيد من قدرتها على النجاح والتقدم اقتصاديًا وامتلاكها الصلاحيات لصنع القرارات الاقتصادية واتخاذ إجراءات بشأنها وجعلها قادرة على ضمان ديمومة واستمرارية الأنشطة الزراعية التي تُديرها، بحيث تعمل على توفير دخل مناسب لها وللأسره التي تُعيلها.

حدود الدراسة:

تشمل حدود هذه الدراسة ما يلي:

1. الحدود المكانية للدراسة: شملت هذه الدراسة محافظة إربد ضمن إقليم شمال الأردن.
2. الحدود الزمنية للدراسة: اعتمدت الدراسة بيانات مسحية في منطقة الدراسة حيث تم جمعها خلال الفترة شهر تموز الى شهر تشرين الأول.
3. الحدود الموضوعية للدراسة: موضوع تمكين المرأة الريفية اقتصادياً وأثرها على الزراعة المستدامة: دراسة حالة محافظة إربد

الحدود البشرية للدراسة: شملت المكون البشري للدراسة بشكل رئيس المقترضات من دائرة الإقراض الزراعي فرع محافظة إربد.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2. الإطار النظري

1.2. تمكين المرأة الرّيفية

تهتمّ الدراسة الحالية بالمرأة الريفية لأنها تُناط بها أدوار ومهامّ أكثر، وأكثر تنوعا، من الأدوار والمهام التي تناط يالمرأة الحضرية، فعلى سبيل المثال يعتبر عمل المرأة في القطاع الزراعي امتدادا لدورها في المنزل (العزّاوي، 2015)، ويشمل ذلك الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني وتصنيع الغذاء وتخزينه. ويغطي المبحث الحالي الإطار النظري لهذه الدراسة، ويعرضه في ثلاثة مطالب: التمكين، والزراعة المستدامة، وأثر تمكين المرأة في الزراعة المستدامة.

1.1.2. التمكين

يعبّر التمكين عن عملية فردية يملك الفرد فيها، ويمارس، المسؤولية والسيطرة على حياته ومصيره، ويتعلّق هذا المفهوم كذلك في جانبه السياسي بمنح المجموعات المهمشة حقوقها وتوفير العدالة الاجتماعية لها، فهو يشير إلى توفير الوسائل التعليمية والثقافية والمادية لأفراد المجتمع حتى يتمكنوا من المشاركة واتخاذ القرار والتحكم بالموارد التي تعنيهم (الحوامدة، 2009). وعُرّف التمكين بالعملية التي يمكن بواسطتها مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات على التحكم بظروفهم وعلى امتلاك القدرة على مساعدة أنفسهم بأنفسهم وإنجاز أهدافهم وتحسين مستوى معيشتهم (سالم، 2013). وعموما يهدف التمكين إلى صناعة إنسان قادر على تحمل المسؤولية واتخاذ القرار والمشاركة الفاعلة في المجتمع، أي يهدف الى زيادة استقلال الأفراد وسيطرتهم على شؤون حياتهم بحيث يصبحون قادرين على حلّ المشاكل التي يواجهونها حلّا ذاتيّا.

2.1.2. التمكين الاقتصادي

التمكين الاقتصادي يعرّف على أنه عملية تغيير هياكل القوة الاقتصادية في المجتمع، ويقتضي ذلك توفر ثقة أفراد ذلك المجتمع بأنفسهم وقدراتهم وإمكاناتهم، واستعدادهم النفسي للاختيار بين بدائل التغيير المختلفة. ويرى بعض الباحثين أن للتمكين الاقتصادي أربعة أبعاد، هي البعد النفسي والبعد المعرفي والبعد السياسي والبعد الاقتصادي. وبينما تتعلق الأبعاد النفسية والمعرفية والاقتصادية بالفرد، وتتحقق على مستواه، يتعلق البعد السياسي بالمجتمع ويتحقق على مستواه (الحبيتري وبن شهيدة، 2021). وتختلف مستويات التمكين ومتطلباتها من بُعد من أبعاده إلى آخر؛ إذ ترتفع عند النساء في حالة البُعد الاقتصادي، يتلوه البُعد النفسي ثم المعرفي، وتقلُّ في حالة البعد السياسي (سلامي، 2013). ويعتبر التمكين الاقتصادي للمرأة مقدّمة لتمكيتها اجتماعيا (عبد العظيم، 2020). وعُرّف التمكين الاقتصادي بأنه كل الأفعال والممارسات والإجراءات والأنشطة التي تؤدي إلى تنمية قدرات الأفراد المختلفة وتحفيزها وإيجاد الظروف التي تجعلهم قادرين على أن يكونوا ناشطين ومساهمين فعليّين في عمليات توليد الدخل والثروة في المجتمع (أبو لحية، 2016).

يرى الباحث بناء على التعريفات المتقدّمة أن نجاح التمكين عموما، والتمكين الاقتصادي خصوصا، يعتمد على الاستعداد النفسي للفرد ثم على الاستعداد السياسي لصاحب القرار فالاستعداد الاجتماعي للمجتمع لتقبّل التغيير المترتب على التمكين، وأن التمكين لن يُؤتي ثماره إذا كان الفرد غير مستعدّ لذلك.

3.1.2. تمكين المرأة

عرّفت قنديل (2004) تمكين المرأة بأنه القضاء على كل مظاهر التمييز ضدها من خلال آليات تساعدها على تقوية قدراتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ورفع درجة اعتمادها على ذاتها بحيث تغدو قادرة على التأثير فى العملية التنموية. وعرّفه ألسوب وبيرتلسن وهولاند (Alsop, Bertelsen& Holland, 2006) بأنه زيادة القوة البناءة للمرأة القائمة على المشاركة الإيجابية الفاعلة والابتكار في أدوارها. أما شملاوي وسقف الحيط (2019) فقد عرّفتا التمكين بأنه تعزيز ثقة المرأة بنفسها والوصول بها إلى الوضع الذي تمتلك فيه مهارات وقدرات وثقة ذاتية أعلى على المستوي الشخصي ومصادر أكثر وأكثر تنوّعا بهدف تحسين مستوى معيشتها والذي تحظى فيه بالاعتراف المجتمعي والتقدير لدورها.

وهكذا يجد الباحث أن تمكين المرأة يتعلّق أساسا بوقف التمييز ضد المرأة - وهو إجراء له أبعاده النفسية والاجتماعية – وأنه يسعى لزيادة معارفها بحقوقها ودورها في المجتمع، وتقوية قدراتها لكي تحقق درجة معقولة من الاعتماد على ذاتها والمشاركة الإيجابية في المجتمع، وتحقق التأثير الإيجابي في محيطها.

4.1.2. تمكين المرأة اقتصاديا

أوضحت الحبيتري وبن شهيدة (2021) أن تمكين المرأة الريفية اقتصاديا يعني إعطاءها القدرة المالية والمادّيّة لكي تحقق استقلالها ورفاهيتها. وحسب سلامي (2013) فإن تمكين المرأة اقتصاديا هى العملية التي تستطيع المرأة بواسطتها الانتقال من موقع قوة اقتصادي أدنى في المجتمع إلى موقع أعلى، وذلك عبر زيادة سيطرتها وتحكّمها بالموارد المالية والاقتصادية الأساسية، أي رأس المال والأجور والممتلكات العينية، الأمر الذي يمنحها استقلالية ماليّة مباشرة. وعرّفت الأحمد (2011) التمكين الاقتصادي للمرأة بأنه عملية الارتقاء

بقدرة المرأة على الوصول إلى الأصول والموارد والفرص المختلفة وعلى السيطرة عليها والتحكم بها، لكي تخرج من حالة التهميش والحرمان والمعاناة التي تعيشها، وتستفيد بالتساوي مع الرجال من منافع التنمية. وبناء على ذلك يمكن القول إن التمكين الاقتصادي عملية تهتم بتنمية مهارات المرأة وتوفير الفرص والوسائل التي تساعدها على الحصول على العمل ومصادر الدخل لتلبية احتياجاتها الحياتية وتحقيق الرفاهية المعيشية.

يوضح الباحث أن إعطاء المرأة القدرة المالية يهدف إلى دمجها في الدورة الاقتصادية لتشارك فيها، وأن إعطاءها القدرة المادّيّة يعني إتاحة الأصول والموارد الإنتاجية لها بقدر إتاحتها للرجل من أجل تيسير مشاركتها في الإنتاج وتعزيزها، الأمر الذي يعطيها استقلالية ماليّة مباشرة، تسمح لها بالتحكم أكثر في دورها في النشاط الاقتصادي وفي دخلها.

5.1.2. تمكين المرأة الريفية اقتصاديا

التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية يعني تدعيم أوضاع النساء الريفيات كعاملات وكصاحبات دخول وتقويته من خلال تعبئتهن وتنظيمهن وإمدادهن بالخدمات التثقيفية والفنّيّة والماليّة المساعِدة، وتحسين قدرة المرأة الريفية على إدارة الموارد الاقتصادية والتحكم فيها، وتوفير الأمان الاقتصادي لها بواسطة إزالة العوائق المرتبطة بمشاركتها في النشاط الاقتصادي، وخاصة تلك المرتبطة بالقوانين وسياسات العمل وسياسات الائتمان وملكية الأصول من أجل تحقيق استقرار الأسرة الريفية ورفاهيتها ودعم القيادة النسائية داخل الأسرة وخارجها وتحقيق المشاركة الفاعلة للمرأة الريفية في البناء والنمو الاقتصادي للمجتمع الريفي، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة (العزّاوي، 2015). وترى جاد الله (2021) أن تمكين المرأة الريفية اقتصاديا تعبير عن تنمية قدرات المرأة الريفية بهدف زيادة خيارات العمل لها، وزيادة مشاركتها في قوة العمل، وتحقيق تكافؤ الفرص في توظيفها

في كافة القطاعات، وريادة الأعمال، وتقلد المناصب الرئيسة، وتعزيز قدرتها على الاختيار، ومنع ممارسات التمييز ضد المرأة وأي إجراءات تضر بها.

تأسيسا على التعريفات المتقدّمة يرى الباحث أن التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية يضمن لها تكافؤ الفرص في التوظيف، ويزيد خيارات العمل المتاحة لها، ويُحسّن قدرتها على الاختيار، ويقوّي مشاركتها في الدورة الاقتصادية، مما يعزّز ثقتها بنفسها وبقدراتها، ويدعم استقلاليتها، ويساهم في رفاهية العيش لها ولأسرتها، ويحقق الأمان الماليّ لها. وإن تمكين المرأة الريفية اقتصاديا يُساهم في ديمومة الأنشطة الزراعية التي تُديرها واستمرارها.

6.1.2. مبادئ تمكين المرأة

يستند تمكين المرأة إلى أربعة مبادئ أساسية، وهي كما أوردها عبد الله (2021):

1- المشاركة

يعتبر مبدأ المشاركة أحد أهم مبادئ التمكين؛ إذ يضع الأساس لعملية مساهمة المرأة في حلّ مشكلاتها بناء على قدراتها. ضمن هذا السياق أوضح المقداد وحبيب والحسون) (2019) أن التمكين الاقتصادي يهدف إلى جعل التنمية قائمة على أساس التشارك بين النساء والرجال في سائر الأعمال، وجعل النساء مقتدرات على تحقيق الأمان والضمان المادي من خلال إتاحة فرص أكثر لهنّ لامتلاك الموارد والوصول إلى عناصر القوة الاقتصادية.

2- الاعتماد على الذات

يسعى التمكين للعمل على تنمية قدرات المرأة الشخصية حتى تتمكن من مواجهة مشكلاتها بذاتها وضمن الإمكانات المتاحة لها.

3- العدالة المجتمعية

يسعى التمكين لتحقيق العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع، وللدفاع عن أفراده الضعفاء والمحرومين بأسلوب موضوعي، بعيداً عن التحيّز الشّخصي لأي سبب من الأسباب.

4- البدء مع المجتمع من حيث هو

يتعامل تمكين المرأة مع المرأة من حيث هي، ثم يحاول أن يساعدها على تنمية قدراتها والتعامل معها حسب الموارد المتاحة لها فقط، ثم يحاول تنمية قدراتها وإيجاد مصادر إضافية لتدعيمها .

يلفت الباحث النظر إلى أن أهم مبدأ من مبادئ تمكين المرأة هو المساواة مع الرجل، أي ردم فجوة النوع الاجتماعي (Gender Gap)؛ لأن ذلك سيقود إلى مشاركتها وإلى رفع درجة اعتمادها على نفسها في إدارة أمورها ومواردها المالية والمادية.

7.1.2. متطلبات تمكين المرأة الريفية اقتصاديا

تكشف مراجعة الأدب العلمي ذي العلاقة المنشور مثل دراسات الحبيتري وبن شهيدة (2012) والعزّاوي (2012) عن أن لتمكين المرأة الريفية اقتصاديا الكثير من المتطلبات، تشمل:

1- التعليم (محو الأمية).

2- تشجيع مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.

3- التدريب الفنّيّ (المهنيّ) المرتبط بالإنتاج الزراعي النباتي والحيواني والتصنيع الغذائي.

4- التدريب المالي والإداري عموما، والتدريب على مهارات إدارة المشاريع ومهارات التسويق خصوصا.

5- تأمين التمويل من خلال التسهيلات الائتمانية والقروض.

6- تأمين الدعم الفنّيّ بواسطة توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي مجانا أو بأسعار مخفّضة (مدعومة).

7- المساواة بين الرجال والنساء في مختلف جوانب العمل وزيادة نسبة تمثيل المرأة على مختلف مستويات الهرم الوظيفي.

8- مساعدة المرأة الريفية في تسويق منتجاتها من خلال فتح منافذ متنوعة للتسويق كالأسواق المختصّة والمعارض.

8.1.2. مؤشرات تمكين المرأة اقتصاديا

تمكين المرأة اقتصاديا له العديد من المؤشرات، أبرزها (العزّاوي، 2012؛ محصول، 2016):

1- زيادة أعداد النساء العاملات في القطاعين العام والخاص وفي مختلف المشاريع.

2- زيادة الأنشطة والمشاريع التي تشارك فيها المرأة، والتي تساهم في زيادة دخلها.

3- المساواة بين الرجال والنساء في الأجور والرواتب والمكاسب الوظيفية الأخرى في حالة تماثل الأعمال التي يؤدّيانها.

4- زيادة نسبة تمثيل المرأة في المواقع الوظيفية المختلفة من أسفل الهرم الوظيفي إلى أعلاه.

5- درجة اعتماد المرأة على نفسها واستقلالها ماليّا (اقتصاديا).

6- حرية المرأة في التصرف بدخلها.

7- منح المرأة الفرصة لاتخاذ قرارات اقتصادية.

8- زيادة فرص المرأة للحصول على تمويل وقروض وتسهيلات ائتمانية.

2.2. الزراعة المستدامة

تمثل الزراعة المستدامة أحد أبعاد التنمية المستدامة. وكما بيّن كشاش (2009) فإن العلاقة بين التنمية والبيئة يجب أن تكون متوازنة من أجل ضمان استمرار التنمية والتحقّق من الحفاظ على البيئة، وذلك للتوفيق بين أهداف التنمية والحاجة إلى حماية البيئة. يعني هذا أن على الإنسان أن يعيد النظر في أساليب التنمية التي طبّقها وطرقها التي سار عليها من قبل، والتي أخلّت بالتوازنات البيئية. وقد أصبح واضحاً اليوم أن التنمية ستكون في مواجهة مستمرة مع البيئة. وقد أدى الارتباط الوثيق بين التنمية والبيئة إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة (Sustainable Development)، وهي تنمية قابلة للاستمرار، تهدف إلى الاهتمام بالعلاقة بين الإنسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع الإنساني وتنميته، وهي تنمية توازن بين التركيز على الكمّ والتركيز على النوع، فتأخذ في الاعتبار توفير فرص العمل وتحسين توزيع الدخل بين أفراد المجتمع (كشاش، 2009). وترى العزّاوي (2012) أن التمكين أحد المداخل الرئيسة إلى عملية التنمية وتحقيق الاستثمارالأمثل لدور المرأة، التي تمثل قُرابة نصف عدد أفراد المجتمع؛ ولا تقوم تنمية إنسانية إذا كان نصف المجتمع مُستَضعفا أو مضعَّفا، ما يحرم المجتمعات التي يكون دور المرأة فيها ضعيفا من مزايا كثيرة من منظور التنمية الإنسانية. ولذلك تشمل الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة تحقيق المساواة بين الجنسيْن، وتمكين المرأة (فاضل وعطا، 2020.(

1.2.2. مفهوم الزراعة المستدامة

عرّف الرسول ومرسي ورمضان (2017) التنمية الزراعية المستدامة (أو المستمرة أو المتواصلة) بأنها عملية تحويل القطاع الزراعي من قطاع تقليدي إلى قطاع استثماري يسعى لتحقيق الإنتاجية والجدارة – الكفاءة – الاقتصادية شريطة أن تكون عمليات الإنتاج الزراعي سليمة من الناحية الحَيَوية البيئية ومناسبة من الناحية الثقافية وقابلة للتطبيق من الناحية الاجتماعية. وعرّف آيكرِد ((Ikred, 1990 الزراعة المستدامة كنظام، فقال: هي أنظمة الزراعة القادرة على الحفاظ على إنتاجيتها ونَفْعِها إلى أجل غير مسمَّى، والتي تتّسم بأنها محافظة على الموارد، ومتوافقة مع البيئة، وداعمة اجتماعيا، ومنافسة تجاريا. أما هاروود (Harwood، 1990) فقد عرّفها بأنها الزراعة التي يمكن أن تتطور إلى أجل غير مسمّى نحو نفع أكبر للإنسانية بكفاءة أعلى في استخدام الموارد وفي توازن مع البيئة بطريقة مناسبة للإنسان ولمعظم الأنواع الحيّة الأخرى. وعرّفها أبو بكر وأتّاندا ((Abubakar & Attanda, 2017 بالالتزام نحو تلبية احتياجات الإنسان من الطعام والألياف وتحسين نوعية حياة المزارعين والمجتمع ككل في الوقت الحاضر وفي المستقبل.

أما أكثر تعريفات الزراعة المستديمة رسوخا فهو التعريف الذي ورد سنة (1977) في قانون سياسة البحث والإرشاد الزراعي الوطني الأمريكي (The National Agricultural Research, Extension and Teaching Policy Act (NARETPA) of 1977)، والذي نصّ على أن الزراعة المستدامة نظام متكامل لممارسات الإنتاج النباتي والحيواني التي لها تطبيق خاص بالموقع، والتي على المدى الطويل (أ) تلبّي احتياجات الإنسان من الأغذية والألياف؛ و (ب) تعزّز جودة البيئة وقاعدة الموارد الطبيعية التي يقوم عليها الاقتصاد الزراعي؛ و (ت) تستخدم الموارد الطبيعية غير القابلة للتجدد وموارد المزرعة الاستخدام الأكثر كفاءة، والتي تدمج، عند الاقتضاء، الدورات والضوابط الحيوية الطبيعية، وتُكامِلها؛ و (ث) تستديم الجدوى الاقتصادية

للعمليات الزراعية؛ و (ج) تعزّز جودة الحياة للمزارعين وللمجتمع ككل (NARETPA, 1977). تهدف الزراعة المستدامة إذا إلى زيادة الإنتاج الزراعي مع المحافظة على البيئة وعلى الموارد الطبيعية، وهو هدف يعتمد تحقيقه على تنمية المعرفة بالممارسات الزراعية السليمة والمهارة في استخدام الطرق والتقنيات الزراعية المناسبة (كشاش، 2009). والتنمية الزراعية المستدامة ترتبط بالعديد من القطاعات إضافة إلى القطاع الزراعي، ومنها قطاع المياه وقطاع الطاقة وقطاع النقل وقطاع الصحة.

يلاحظ الباحث أن تعريف (NARETPA, 1977) للزراعة المستدامة يتميز عن عدد كبير من التعريفات بنصّه الصريح على خصوصية الموقع، ما يعني أن إجراءات الزراعة المستديمة وممارساتها التي تنجح في موقع جغرافي ما قد لا تنجح بنفس القدر في بيئة أخرى. ويلاحظ أيضا أن الاستدامة تتضمن تلبية احتياجات الإنسان في الحاضر وفي المستقبل دون استنزاف الموارد الطبيعية من ناحية ودون تلويث البيئة من ناحية أخرى.

2.2.2. مبادئ الزراعة المستدامة

تقوم الزراعة المستدامة على أربعة مبادئ رئيسة، هي (:(Pretty, 2008

1- دمج العمليات الحيوية والبيئية (Ecological Processes) مثل تدوير المغذيات، وتثبيت (النيتروجين)، وإعادة إنشاء التربة (تجديد التربة) في عمليات إنتاج الغذاء.

2- تقليل استخدام المدخلات غير المتجددة التي تسبب الضرر للبيئة أو لصحة المزارعين والمستهلكين.

3- الاستخدام المنتج لمعارف المزراعين ومهاراتهم، وبالتالي تحسين اعتمادهم على أنفسهم واستبدال المدخلات الخارجية برأس المال البشري.

4- الاستخدام المنتج للقدرات الجمعية (القدرات الجماعية) للناس ليعملوا معا من أجل حل المشاكل الزراعية ومشاكل الموارد الطبيعية المشتركة بينهم.

ضمن هذا السياق أوضح مارتنيز-كاستلّو ((Martínez-Castillo, 2016 أن أي نموذج للتنمية المستدامة يعني ما يلي:

1. التركيز على المصالح الجماعية وليس على المصالح الخاصة، أي تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.
2. القضاء على كل أنواع الظلم الاجتماعي: العنف والبؤس وسوء توزيع الثروة.
3. تطبيق علاقة وثيقة لقدرة الأرض على الاستخدام، أي تخطيط استخدام الأراضي حسب خصائصها وقدراتها والاستخدام المستدام للنظام البيئي الحيوي الزراعي.
4. ضمان الإنتاج من أجل الاستهلاك المحلي للقضاء على الفقر والجوع.
5. تنفيذ قوانين إقليمية واجتماعية بيئية جديدة تتوافق مع النقاط الثمان السابقة.
6. نقل السلطة إلى المجتمعات المحلية بحيث يصبح صنع القرار وتصبح الحلول تشاركية وجماعية.
7. تطبيق مبادئ ترشيد الاستهلاك، والتدوير، وإعادة الاستخدام.

وقد أوضح أبو بكر وأتّاندا ((Abubakar & Attanda, 2017 أن الاستدامة الزراعية يجب أن تنسجم مع مبادئ استدامة محدّدة، تشمل المحافظة على القدرة الإنتاجية للتربة وتفادي التلوث (تلويث البيئة) والتدهور البيئي.

3.2.2. ممارسات الزراعة المستدامة

ممارسات الزراعة المستديمة كثيرة، ومنها ما هو سهل التطبيق، ومنها ما يتطلب تطبيقه مهارات خاصة وتدريبا. وتشمل ممارسات الزراعة المستديمة الزراعةَ دون حراثة أو الزراعة مع الحد الأدنى الممكن من الحراثة (Rajendran et al., 2016)؛ وتدوير – أو تعاقب – المحاصيل (Thanh & Yapwattanaphun, 2015; Rajendran et al., 2016)؛ وزراعة المحاصيل الغطائية (Rajendran et al., 2016)؛ وتداخل – أو مُداخلة – المحاصيل (Bybee-Finley & Ryan, 2018)؛ واتباع نظام الزراعة الغابيّة أو الزراعة الحرجية ((Agroferstry(Tschora & Cherubini, 2020))؛ والتنويع عموما، وتنويع المحاصيل خصوصا، والتي تندرج ضمنها ممارسات الزراعة المتكاملة (Pretty, 2008) وممارسة تداخل المحاصيل والزراعة الحُرجيّة؛ وتغطية التربة باستمرار، مثلا من خلال (Mulching) ومن خلال استخدام متبقيات النباتات ومتبقيات الحيوانات (Ngosong et al., 2019)؛ واستخدام المادة العضوية الطبيعية من متبقيات نباتات وحيوانات (Thanh & Yapwattanaphun, 2015)؛ والزراعة التصميمية ((Fiebrig et al., Permaculture(2020))؛ والمكافحة الحيوية للحشرات والآفات والأعشاب (Pretty & Bharucha, 2015)؛ والإدارة المتكاملة للحشرات (Rajendran et al., 2016)؛ والزراعة العضوية (Reganold & Wachter, 2016). تُضاف إلى هذه الممارسات ممارسات الزراعة الحديثة؛ ومنها الزراعة الدقيقة (Leslie & Jabbour, 2019) والزراعة الذكية مناخيا (Collado, Fossatti, & Saez, 2019))؛ واستخدام مُخرجات التقنيات الحيوية كالبذور والأنواع والأصناف النباتية المُحسَّنة عالية الإنتاج، والبذور والأنواع

والأصناف النباتية المقاومة للجفاف أو الملوحة أو الآفات والأمراض، والبذور والأنواع والأصناف النباتية التي يمكن أن تعيش في غير مواطنها الأصلية (Waltera et al., 2017; Pivoto et al., 2018.) تشمل إجراءات الزراعة المستديمة كذلك استخدام طرق ري اقتصادية (مقتصدة في الماء) مثل الري بالرذّاذات والري بالتنقيط عندما يكون ذلك ممكنا، والتركيز على الزراعة البعلية إذا كان ذلك ممكنا، واستخدام أنواع نباتات تتحمل الجفاف والملوحة. ومن الإجراءات ذات الصلة أيضا اختيار أنواع نباتية ذات متطلب مائي منخفض، واختيار الوقت الأنسب للزراعة بناء على محتوى التربة من الرطوبة.

3.2. أثر تمكين المرأة الريفية في الزراعة المستدامة

أشارت إحصاءات الأمم المتحدة في أحد تقاريرها المنشورة عام (2014) إلى أن النساء الريفيات يشكّلْن ربع سكان العالم وحوالي (43%) من السكان النشِطين في البلدان النامية، وأنهنّ يساهمْن بقدر كبير في الإنتاح الزراعي، وأشار هذا التقرير إلى أن تقليص الفوارق بين النساء والرجال – أي فجوة النوع الاجتماعي (Gender Gap) – في الحصول على الخدمات والعمالة والموارد سيساهم في رفع الإنتاج الزراعي لهذه البلدان بنسبة تتراوح بين (2.5%) و (4.0%)، الأمر الذي سيساهم في تقليص عدد الأفراد الذين يعانون من الجوع بنحو (100–150 مليون) فرد على الصعيد العالمي (الأمم المتحدة، 2014). والنساء يؤدين دورا أساسيا في دعم أسرهن ومجتمعاتهن وفي إدرار الدّخل ودفع عجلة الاقتصاد، وفي تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي، وتحسين سبل المعيشة الريفية، ولذلك فإن تقليص الفوارق بين النساء والرجال يؤدي إلى توفير فرص عمل أكثر للنساء الريفيات، ما يؤدي إلى تمكينهن اجتماعيا واقتصاديا وتحقيق درجات أعلى من التنمية في المناطق الريفية (الحبيتري وبن شهيدة، 2021). وأوْضحت عبد العظيم (2020) أن تمكين المرأة الريفية من أجل التنمية

المستدامة يعني تزويدها بالقدرة على الحصول على الخيارات والبدائل ذات العلاقة واستخدامها، وتخويلها حق الحصول على مصادر القوة المختلفة كالأرض الزراعية والمعلومات والتدريب والقروض والتسهيلات والدخل، ويعني أيضا إعطاءها حقها والفرصة في المشاركة في صنع القرار. وكما ذكرت عبد العظيم (2020) فإن تمكين النساء والفتيات يشكّل محور خطه التنمية المستدامة لعام (2030) ومطلبا أساسيا من متطلبات كسر حلْقة الفقر وسوء التغذية والجوع، وأحد أركان تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ما يعني أن تمكين المرأة الريفية واحد من أبرز مقومات التقدّم الاقتصادي والاجتماعي والتنمية المستدامة. وقد بيّنت فاضل وعطا (2020) أن أبرز أدوار المراة العربية التي تعزّز مشاركتها في تحقيق التنمية المستدامة أو ممارستها للتنمية المستدامة تتمثل في (أ) دورها في التنشئة الاجتماعية والتربية والتعليم؛ فهي المعلم الأول لأبنائها، و (ب) دورها كمسؤول أول عن الاستهلاك الأسْري في مناطق الريف، و (ت) دورها كقوة إنتاجية، خاصة في المناطق الريفية؛ إذ تشارك في أعمال الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني والتصنيع الغذائي.

وضمن سياق أثر تمكين المرأة الريفية في الزراعة المستدامة بيّنت عبد العظيم (2020) أن التنمية المستدامة يمكن من خلالها ضمان استمرار الحصول على الموارد والاستفادة من عوائد التنمية، وأن التنمية المستدامة تتضمّن العملية التنموية ومشاركة المستهدفين من برامج التنمية ومشاريعها في العملية التنموية، وعدم القبول بالانتفاع السلبي من المشروعات. وفي ذات الوقت تهدف خطط التمكين إلى رفع قدرات المستهدفين بالعملية التنموية ومساعدتهم على التعرف إلى مشاكلهم والتغلب عليها. بناء على ذلك تقوم العلاقة بين التنمية المستدامة وخطط التمكين على فكرة المساواة بين الجنسين، التي تُعدُّ حجر الأساس في عملية التنمية المستدامة، التي لا يمكن أن تتحقق إلا بواسطة التمكين كإجراء أساسي للتغلب على العقبات والعوائق الهيكلية التي تحول دون تحقّق تلك المساواة.

وبناء على ما تقدّم يفترض الباحث أن تمكين المرأة الريفية اقتصاديا له أثر إيجابي في الزراعة المستدامة لأن التمكين يتيح لها الحصول على الخيارات والبدائل ذات العلاقة واستخدامها، ويخوّلها حق الحصول على مصادر القوة المختلفة كالأرض الزراعية والمعلومات والتدريب والتسهيلات، ولأن التمكين يقتضي إعطاءها حقها والفرصة في المشاركة في صنع القرار. والتثقيف والتدريب الزراعي يمكن أن يحسّن كثيرا من إسهام المرأة الريفية في الزراعة المستدامة من خلال تسليط الضوء على مبادئ الزراعة المستدامة وممارساتها.

3.2 الدراسات السابقة:

درس الحبيتري والفضيلة (2021) "تمكين المرأة الريفية اقتصاديا وأثر ذلك على سياسة التنمية الفلاحية والريفية" تناولت هذه الدراسة اثر تمكين المرأة الريفية اقتصاديا واثره على التنمية المستدامة في المناطق الريفية في الجزائر، وتشير الإحصاءات الأخيرة لمنظمة الأغذية والزراعة العالمية إلى تمكين المرأة الريفية اقتصاديًا ومنحها نفس فرص الوصول إلى الزراعة الموارد كرجل سيسمح بتنمية الإنتاج الزراعي بنسبة تتراوح بين 2.5٪ إلى 04٪ ، أي ما يعادل تقليل عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية بنحو 150 شخصًا مليون شخص ، بمعدل انخفاض من 12٪ إلى 17٪ في جميع أنحاء العالم. تعكس هذه الإحصائيات أهمية دراستنا المتمثلة في تسليط الضوء على مدى الدور الذي تلعبه المرأة الريفية في تحقيق الأهداف الزراعية والريفية خطط التنمية، من خلال تمكينها اقتصاديا بشرط المساواة والاستدامة.

بحث مخلوف، عمر،(2021)" دور المرأة الريفية تعمل على القضاء على الفقر وتحقيقه التنمية المستدامة في الجزائر" تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن طرق لاستئصال الفقر كعمل إنساني الظاهرة في الجزائر، وتحقيق التنمية المستدامة من خلال إشراك المرأة الريفية في ظل قلة فرص العمل. وخلصت الدراسة إلى أن القضاء

على الفقر ضروري لتحقيق الاستدامة التنمية في بعدها الاجتماعي. حيث تلعب المرأة الريفية دور أساسي من خلال عملها في مجال الزراعة والحرف التقليدية على وجه الخصوص، على الرغم من القيود الهيكلية والمالية .

درس عبدالله، نمر (2021) "التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العاملة في القطاع التعليمي " تناولت الدراسة الراهنة قضية تمكين المرأة العاملة من الحصول على حقوقها فبالرغم من الجهود المبذولة والانجازات التي تحققت للمرأة المصرية في عدة مجالات اقتصادية واجتماعية، وهى الجهود التي تسعى لتمكين المرأة من المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، إلا ان هناك العديد من المعوقات التي تحول دون وصول المرأة المصرية إلى درجات عالية من التمكين ، هدفت الدراسة الراهنة إلى تحديد العلاقة بين التخطيط لتمكين المرأة العاملة والحصول على حقوقها الاجتماعية والاقتصادية .طبقت الدراسة على المرأة العاملة بمديرية التربية والتعليم بمحافظة البحيرة من خلال اجراء حصر شامل لعدد (٢٥٢) مفردة، وتوصلت نتائجها إلى أن تمكين المرأة من الحصول على حقوقها والاجتماعية جاءت بدرجة متوسطة، أما التمكين للحصول على حقوقها الاقتصادية جاءت بدرجة ضعيفة.

درس Rad و Kosar (2021) بعنوان (The Role of Producers' Markets in Empowering Rural Women) هدف هذه الدراسة إلى تحليل سلوكيات المنتجات في أسواق المنتجين والحصول عليها النتائج التي من شأنها مساعدة صناع القرار والسياسات في الحكومات المحلية. تم تحليل تحليلات نص المحتوى التي تم إجراؤها باستخدام برنامج تحليل البيانات Maxqda حول الإجابات على المقابلات وجهاً لوجه، وتم تحليل التغييرات في حياة المرأة المنتجة ومشاعرها وتصوراتها. ساعدت المقابلات التي أجريت في مجال الدراسة في الحصول على معلومات ذاتية حول تصورات ومشاعر المنتج المرأة في المناطق الريفية.

كسب الدخل وتأسيس الروابط الاجتماعية يمكِّن المرأة. يعد امتلاك هذه القدرات أدوات مهمة للانضمام إلى أسواق المنتجين. بدأت النساء البائعات في أسواق المنتجين في الاتصال ببعضهن البعض وبالمستهلكين المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية. النساء اللواتي اكتسبن الثقة بالنفس من خلال مغادرة المنزل شعروا بأنهم أكثر قيمة. تساعد أسواق المنتجين النساء في المناطق الريفية في وسائل بيع منتجاتهن التي نمت كجزء من "التقليد النسائي" "، بطريقة تناسب مهاراتهم. على الرغم من أنهم لم يكسبوا الكثير من المال، فإن الأموال التي جنوها كانت أول ما يجنونه صنعوا بأنفسهم. شعرت النساء ذوات القوة الاقتصادية بأمان وثقة أكبر. شاركوا أكثر في الأسرة صنع القرار وإقامة علاقات أفضل. شعرت النساء الريفيات اللائي لديهن عمل مدر للدخل وكأنهن جزء من المجتمع، خارج أدوارهم التقليدية كأمهات وزوجات. المرأة التي يمكنها الوصول إلى سوق العمل خارج المنزل تتواصل اجتماعيًا وتكتسب مهارات جديدة وتتواصل بشكل أفضل في الداخل أو الخارج المنزل، بينما يتحسن احترامها في المجتمع. التمكين الاقتصادي يوفر الأمن للمرأة وهو فعال في جعل المرأة تشعر بتحسن. توفر أسواق المنتجين للمرأة التي تبيع المنتجات تدفقات نقدية مستمرة. استمرارية الدخل للاجتماع تساعد احتياجاتهم النساء بالوسائل لتوسيع عملياتهن وزيادة تنوع المنتجات. في الختام، اكتسبت النساء الكثير من عملياتهن في أسواق المنتجين، مثل: · كسب الدخل، التنشئة الاجتماعية، تنمية المهارات في الإنتاج والمبيعات، الاحترام داخل المنزل وخارجه، توسيع منافذ العمالة، في هذا السياق، يصبح أي نوع من المشاريع التي من شأنها أن تضع المرأة الريفية في سوق العمل أمرًا بالغ الأهمية. أسواق المنتجين، وسائل مهمة بشكل خاص لتمكين المرأة اجتماعياً وتزويدها بالوظائف. من أجل تحسين وتوسيع هذا التأثير، التمكين، يجب أيضًا دعم الأنشطة الأخرى التي ستوفر الدخل للمرأة. بالإضافة إلى مساعدة النساء، التنظيم في إطار التعاونيات سيساهم أيضًا في رفع مستويات ازدهارها.

درس Hasan، Samar (2019)" Women Empowerment for achieving Sustainable Development in Africa " تهدف هذه الورقة إلى تحليل وضع تمكين المرأة في أفريقيا مع التركيز على البعد الاقتصادي للتمكين ودوره في تحقيقه النمو الاقتصادي في أفريقيا. الورقة مقسمة إلى أربعة أقسام: الأول هو تعريف وأبعاد تمكين المرأة مع التركيز بشكل خاص على البعد الاقتصادي. الثاني يحلل العلاقة بين تمكين النساء والتنمية المستدامة. ثم في القسمين الثالث والرابع، تحلل الورقة حالة تمكين المرأة في أفريقيا وتحدد الجهود الرئيسية لتمكين المرأة الأفريقية والعقبات التي ترسيها التمكين. وخلصت الورقة إلى أن المشكلة في أفريقيا ليست معدلات المشاركة الاقتصادية للمرأة ، في الواقع إنتاج وتوظيف المرأة الأفريقية عالية نسبيًا، المشكلة الحقيقية هي عدم المساواة بين الجنسين في معظم البلدان الأفريقية الدول التي تمنع المرأة من تحقيق كامل إمكاناتها بسبب القانون والقيود الاقتصادية خاصة تلك المتعلقة بحقوقهم في الأصول اكتساب والحصول على التعليم والتدريب الضروري لزيادة إنتاجية.

درس Gracious (2018) " Women's empowerment in agriculture and agricultural productivity: Evidence from rural maize farmer households in western Kenya ". هدفت الدراسة إلى تمكين المرأة في الزراعة والإنتاجية الزراعية: شواهد من أسر مزارعي الذرة الريفية في غرب كينيا. توثق هذه الورقة العلاقة الإيجابية بين إنتاجية الذرة في غرب كينيا وتمكين المرأة في الزراعة، مقاسة باستخدام المؤشرات المستمدة من نسخة مختصرة من مؤشر تمكين المرأة في الزراعة. بتطبيق طريقة الانحدار المقطعي المتغير على مجموعة بيانات مكونة من 707 منزل مزرعة ذرة من غرب كينيا، وجدنا أن تمكين المرأة في

الزراعة يزيد بشكل كبير من إنتاجية الذرة. على الرغم من أن جميع مؤشرات تمكين المرأة تزيد الإنتاجية بشكل كبير، فلا يوجد ارتباط كبير بين عبء عمل المرأة (مقدار الوقت الذي يقضيه في العمل) وإنتاجية الذرة. علاوة على ذلك، تظهر النتائج تأثيرات غير متجانسة فيما يتعلق بتمكين المرأة على إنتاجية الذرة في قطع الأراضي الزراعية تدار بشكل مشترك من قبل ذكر وأنثى ويتم إدارة قطع الأراضي بشكل فردي من قبل الذكور فقط أو أنثى. وبشكل أكثر تحديدًا، تشير النتائج إلى أن المؤامرات التي يديرها الذكور والإناث تشهد تحسينات كبيرة في الإنتاجية عندما يتم تمكين النساء اللائي يعتنين بها. تقدم هذه النتائج دليلاً على أن تمكين المرأة لا يساهم فقط في تقليص الفجوة بين الجنسين في الإنتاجية الزراعية، ولكن أيضًا في تحسين الإنتاجية من المزارع التي تديرها النساء، على وجه التحديد. وهكذا، فإن تدخلات التنمية الريفية في كينيا التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية الزراعية –وبالتالي، تحسين الأمن الغذائي والحد من الفقر –يمكن تحقيق تأثير أكبر من خلال دمج تمكين المرأة في المشاريع الحالية والمستقبلية

4.2 أهم ما يميز هذه الدراسة:

مل تتميز به هذه الرسالة عن مثيلاتها انها درست أثر تمكين المرأة الريفية اقتصادياً في محافظة إربد وكيف أثر ذلك على الزراعة المستدامة خصوصا وعلى التنمية المستدامة عموما.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة منهجية المزج بين أسلوبي التحليل الوصفي، خاصة فيما يتعلق بالشق النظري منها، والتحليل الكمي والقياسي للبيانات في تحقيق أهدافها.

1.3 الجانب النظري للدراسة:

تم في هذا الجانب استعراض أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالجوانب الرئيسية التي بحثتها الدراسة وأهمها مفهوم تمكين المرأة الريفية، ومفهوم الاستدامة الزراعية، حيث تم تعريف كلا من هذه المفاهيم وما يتعلق بها من مفاهيم ثانوية.

2.3. مصادر البيانات:

1.2.3: المصادر الأولية:

تم جمع البيانات الأولية اللازمة للدراسة من خلال استبانة بحثية، تم تصميمها لتغطي الجوانب التي شملتها الدراسة والمتعلقة بالخصائص الديموغرافية والاقتصادية لعينة الدراسة، وبواقع القطاع الزراعي في منطقة الدراسة وواقع استدامة هذا القطاع من خلال مجموعة من المؤشرات ذات العلاقة، والمتعلقة كذلك بقياس مستوى تمكين المرأة الريفية اقتصاديا.

2.2.3: المصادر الثانوية:

لتعزيز تحقيق أهداف الدراسة تم جمع البيانات الثانوية والمتعلقة بهذه الأهداف من مصادرها المعروفة التي تشمل الدوائر والجهات الرسمية والخاصة ذات العلاقة كمؤسسة الإقراض الزراعي ووزارة الزراعة ومديرياتها ودائرة الإحصاءات العامة والجامعات والجهات البحثية كالمركز الوطني للبحوث الزراعية وغير ذلك من الجهات، إضافة للكتب والدراسات والبحوث والرسائل الجامعية التي تتعلق بموضوع الدراسة وما يمكن الاستفادة منه من مصادر من خلال شبكة الإنترنت.

1. 3.3. منطقة ومجتمع وعينة الدراسة:

1. منطقة الدراسة:

تقع محافظة إربد في شـــمال غرب الأردن، في حوض نهر اليرموك ووادي الأردن. وهي جزء من ســـهول حوران، التي تغطي شمال الأردن، وجنوب غرب سوريا. تحدها سوريا من الشمال، ونهر الأردن من الغرب، محافظة المفرق من جهة الشـــرق، ومحافظات جرش وعجلون والبلقاء من الجنوب وتشـــكل مدينة اربد مع ألويتها وحدة جغرافية متكاملة وذلك بسبب تضـاريسـها المتعددة والمتنوعة، فهناك الغور المنبسـط ذو الطقس المعتدل شتاءً.

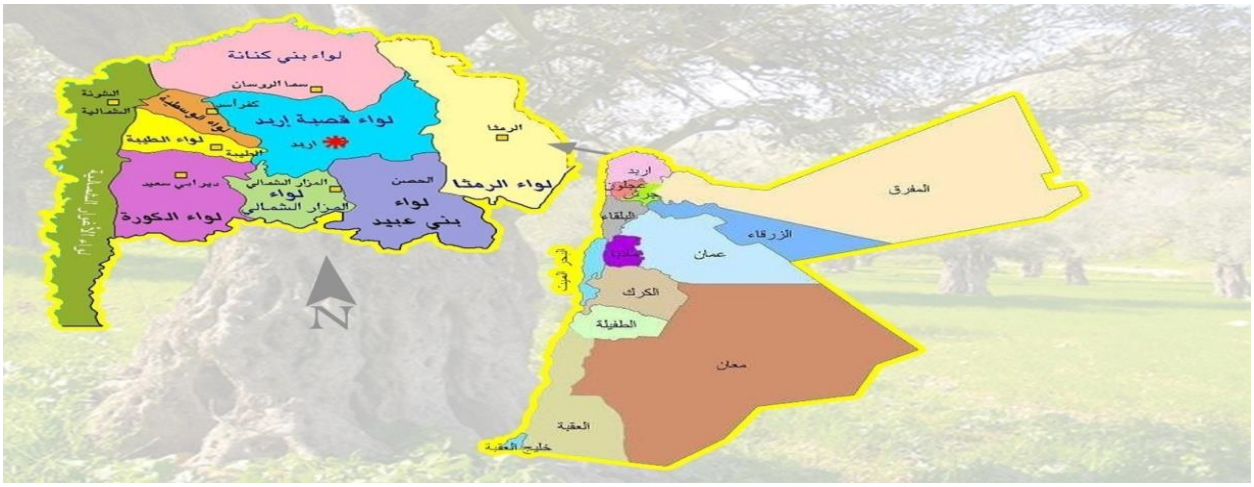

الشكل رقم (1): موقع منطقة الدراسه

2. مجتمع وعينة الدراسة :

تم اختيار عينة الدراسة من المجتمع البالغ عددهن (687) امرأة، وذلك وفق المـعادلة التالية (Yamane، 1967) بفرض أن مستوى الثقة المطلوب توافره في البيانات هو 95%:

$$n = [N]/ [1+(N \times e^2)]$$

بحيث:

n تمثل حجم العينة.

N) تمثل مجتمع الدراسة (687. مرأة)

e) نسبة الخطأ المسموح به (5. %)

بناء على هذه المعطيات يمكن حساب عينة الدراسة كما يلي:

$$n = [687]/ [1+(687 \times 0.05^2]$$

$$n = [687]/ [1+(687 \times 0.0025)]$$

$$n = [687]/ [1 + 1.75]$$

$$n = [687]/ [2.75] = [252.57] = [253]$$

بناء على حســـابات حجم العينة أعلاه تم اختيار عينة عشـــوائية تتكون من (253) مرأه في محافظة اربد موزعة على المديريات التابعة لها: مديرية زراعة اربد، مديرية زراعة الاغوار الشـمالية، مديرية زراعة الرمثا ، مديرية زراعة بني كنانة و مديرية زراعة لواء الكورة. يتمثل مجتمع الدراسة بالمرأة الريفية الحاصلة على قرض من مؤسسة الإقراض الزراعي لعام 2020–2021 وعددهن 687 مقترضه (دائرة الاقراض الزراعي،2020)، وبذلك تكون جميع المقترضات هُن أفراد المجتمع.

جدول رقم 1: توزيع العينة على الوية محافظة اربد

مديرية الزراعة	عدد النساء الكلي	النسبة	عدد النساء في العينة
اربد	**117**	**%17**	**43**
الاغوار الشمالية	**146**	**%21**	**53**
الرمثا	**150**	**%22**	**56**
بني كنانة	**120**	**%17**	**43**
الكورة	**154**	**%23**	**58**
المجموع	**687**	**%100**	**253**

3.3.2 أداة الدراسة: للوقوف على أثر تمكين المرأة الريفية اقتصاديا على استدامة النشاطات الزراعية في منطقة الدراسة، ولبحث أهم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لعينة الدراسة والمؤثرة في عملية تمكين النساء المستهدفات اقتصاديا في تلك المنطقة، تم تصميم استبانة لجمع البيانات بطريقة المقابلة الشخصية للتعرف على خصائص العينة ولقياس هل هذه العوامل تؤثر في الاستدامة الزراعية من وجهة نظر المرأة الريفية. حيث اشتمل الجزء الأول من الاستبانة على معلومات عامة تتصل بالخصائص الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية. أما الجزء الثاني من الاستبانة فتعلق بقياس آراء الفئة المستهدفة نحو ممارسات تمكينهن اقتصاديا والمؤدية إلى الاستدامة الزراعية، فتم استخدام مقياس ليكرت *Likert Scale* رباعي التدريج من خلال درجات الموافقة: (موافق بشدة، موافق، ، غير موافق

وغير موافق بشـــدة) وقد تم اختيار المقياس الرباعي الدرجات لتجنب تركيز الإجابات على القيمة المحايدة فيما لو اختير مقياس فردي من ثلاث أو خمس درجات. وقد أعطيت الإجابات لدرجة موافق بشدة أربع درجات، وموافق ثلاث درجات، وغير موافق درجتان، وغير موافق بشدة درجة واحدة.

الإجراءات والطرق الاحصائية:

1. أثر تمكين المرأة الريفية اقتصاديا على الزراعة المستدامة في منطقة الدراسة: لبيان أثر تمكين المرأة الريفية اقتصـــاديا على الزراعة المســـتدامة من خلال في منطقة الدراســـة تم قياس آراء الفئة المستهدفة في عينة الدراسة نحو ممارسات تمكينهن اقتصاديا والمؤدية إلى الاستدامة الزراعية وذلك من خلال مجموعة من الفقرات التي تتعلق بممارسـات تمكين هذه الفئة اقتصـاديا وحصـر الاجابات على هذه الفقرات عبر مقياس ليكرت الرباعي الدرجات والخروج بقيمة معيارية تعطينا دلالة على مستوى تأثير ممارسـات تمكين المرأة الريفية اقتصـاديا على الزراعة المسـتدامة في منطقة الدراسـة، (جدول رقم 2)

جدول 2 مستويات تأثير ممارسات تمكين المرأة الريفية اقتصاديا على الزراعة المستدامة في منطقة الدراسة

مستوى التأثير	مدى متوسط الإجابة للفقرات ذات العلاقة
منخفض	2.00 - 1.00
متوسط	3.00 – 2.01
مرتفع	3.01- 4.00

المصدر: حسابات الباحث.

1. **أثر الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية للفئة المستهدفة على تمكين المرأة الريفية اقتصاديا في منطقة الدراسة:** لتحليل أثر الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للفئة المستهدفة على تمكين المرأة الريفية اقتصاديا في منطقة الدراسة تم استخدام أساليب الاحصاء الوصفي البسيط من خلال استخراج النسب المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وغيرها من الأساليب الاحصائية.

2. **.التحليل الاحصائي:** تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي لتلخيص ووصف البيانات، والإحصاء التحليلي لتحليل البيانات حسب طبيعتها باستخدام برنامج SPSS.20،

الفصل الرابع
النتائج والمناقشة

1.4: أهم الخصائص الديموغرافية والاقتصادية لعينة الدراسة:

1.1.4: العمر:

بينت نتائج تحليل البيانات الخاصة بأهم الخصائص الديموغرافية والاقتصادية للمزراعات أن متوسط أعمار معظم النساء في عينة الدراسة يقع ضمن الفئات العمرية الأقل من 50 عام، حيث بلغت نسبة هذه الفئة العمرية حوالي 65% من مجمل النساء اللواتي شملهن المسح الميداني. الجدول رقم (3) أدناه يبين توزيع عينة الدراسة بناء على العمر.

جدول (3): توزيع عينة الدراسة حسب الفئات العمرية.

الفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية %
30-20	36	14.2
40-31	72	28.4
50-41	83	33
60-51	48	18.9
60 فما فوق	14	5.5
المجموع	**253**	**100**

المصدر: نتائج المسح الميداني لعينة الدراسة

يشير الجدول رقم (3) أعلاه أن معظم النساء هن بعمر نشط يمكنهن من القيام بما يلزم من أعمال تساهم في تبنيهن لممارسات التنمية المستدامة بشكل جيد. كما يبين الجدول أن أكثر من ثلثي النساء هن بمتوسط عمر يقع ضمن الفئات العمرية الأقل من 50 عام، وهي فئات فتية نوعا ما وقادرة على إنجاز أعمال نشاطها الزراعي بخبرة وكفاءة بما فيها الأعمال الخاصة بتطبيق أساليب استدامة الاعمال الزراعية.

2.1.4: المستوى التعليمي:

فيما يتعلق بالمستوى التعليمي لعينة الدراسة، بينت نتائج تحليل البيانات الخاصة بأهم الخصائص الديموغرافية والاقتصادية لعينة الدراسة أن ما يقارب مما نسبته (88.5%) من عينة الدراسة هم بمستوى دبلوم مجتمع فما فوق، منهم حوالي (56.1%) هم بمستوى جامعي فما فوق. الجدول رقم (4) أدناه يبين توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي.

جدول (4): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية %
تقرأ وتكتب	8	3.2
مدرسي	21	8.3
دبلوم كلية مجتمع	82	32.4
جامعي	142	56.1
المجموع الكلي	**253**	**100**

المصدر: نتائج المسح الميداني لعينة الدراسة.

كما يبين الجدول أعلاه فإن ما يقارب (88.5%) من عينة الدراسة هن بمستوى تعليمي يمكنهن من ممارسة نشاطاتهن الزراعية كما يجب وبصورة مستدامة، بما فيها تلك النشاطات التي يمكن اتباعها في تبني ممارسات الزراعة المستدامة التي لا تحتاج في معظمها إلى مستوى تعليمي مرتفع لتطبيقها خاصة إذا ما تم تزويدهن بالمعارف الضرورية لهذه الغاية من قبل أجهزة الإرشاد الزراعي المعنية.

3.1.4: الخبرة:

فيما يتعلق بخبرة المشمولات بعينة الدراسة، بينت نتائج تحليل البيانات الخاصة بأهم الخصائص الديموغرافية والاقتصادية لهن أن حوالي 86.4% هن بخيرات طويلة في مجال نشاطهن الزراعي تفوق الست سنوات منهن

24% بخبرة تزيد عن 11 سنة. الجدول رقم (5) أدناه يبين توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة في النشاط الزراعي.

جدول (5): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة في النشاط الزراعي.

سنوات الخبرة في العمل الزراعي	العدد	النسبة المئوية %
5-1	34	13.4
10-6	158	62.5
15-11	57	22.5
16 فما فوق	4	1.6
المجموع الكلي	**253**	**100**

المصدر: نتائج المسح الميداني لعينة الدراسة.

كما يبين الجدول أعلاه فإن الحائزات في عينة الدراسة هن بمستوى جيد من الخبرة لممارسة نشاطاتهن الزراعية، بما فيها تلك النشاطات التي يمكن اتباعها في تبني ممارسات الزراعة المستدامة من أجل ضمان ديمومة هذه النشاطات.

4.1.4: عدد أفراد الأسرة:

أشارت نتائج تحليل البيانات الخاصة بأهم الخصائص الديموغرافية والاقتصادية بعينة الدراسة والمتعلقة بعدد أفراد أسر المزارعات اللواتي شملهن المسح الميداني أن 74% من أسر عينة الدراسة يبلغ عدد الأفراد فيها ما بين (6) إلى (10) أفراد وبمتوسط (7) أفراد. وأشارت النتائج أيضا إلى أن حوالي خمس أسر عينة الدراسة يبلغ فيه عدد الأفراد ما بين فرد واحد وخمسة أفراد بمتوسط يبلغ (4) أفراد. الجدول رقم (6) أدناه يبين توزيع عينة الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة.

جدول (6): توزيع عينة الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة.

عدد الأفراد في الأسرة	العدد	النسبة المئوية %
1-5	53	20.9
6-10	187	74
11فأكثر	13	5.1
المجموع الكلي	**253**	**100**

المصدر: نتائج المسح الميداني لعينة الدراسة.

يوضح الجدول رقم 6 أعلاه لأعداد أفراد الأسر التي شملها المسح الميداني بانه يوجد عدد كاف بين أفراد الأسرة يمكنه القيام بمهام النشاط الزراعي للأسرة، وبشكل يمكنه من فهم حيثيات هذا النشاط وما يتطلبه هذا النشاط بما في ذلك تطبيق ممارسات الزراعة المستدامة.

5.1.4: الحالة الاجتماعية:

بينت نتائج تحليل البيانات الخاصة بأهم الخصائص الديموغرافية والاقتصادية بعينة الدراسة والمتعلقة بنوع بالحالة الاجتماعية للنساء اللواتي شملهن المسح الميداني أن 77% العينة كانت من المتزوجات، وأن الربع المتبقي (حوالي 23%) منهم كانت موزعة ما بين عزباء وأرملة ومطلقة. الجدول رقم (7) أدناه يبين توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية لعينة الدراسة.

جدول (7): توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية.

المحاصيل المزروعة	العدد	النسبة المئوية %
متزوجة	195	77.1
عزباء	11	4.3
ارملة	29	11.5
مطلقة	18	7.1
المجموع الكلي	**253**	**100**

المصدر: نتائج المسح الميداني لعينة الدراسة.

اذ يلاحظ أن غالبية عينة الدراسة اللواتي شملهن المسح الميداني هن من المتزوجات وهذا يطغي صفة الاستقرار الاسري على العينة مما يمكنهن من خلالها تطبيق ممارسات الزراعة المستدامة بسهولة ودون أية صعوبات تذكر.

6.1.4: ملكية المشروع:

أشارت نتائج تحليل البيانات الخاصة بأهم الخصائص الديموغرافية والاقتصادية بعينة الدراسة والمتعلقة أن ما يقارب من (71%) من عينة الدراسة هن مالكات للمشاريع التي يمارسن النشاط الزراعي فيها، وأن الباقيات هن إما مستأجرات للحيازات (19.4%) أو مشاركات بها(9%). الجدول رقم (8) أدناه يبين توزيع عينة الدراسة بناء على نوع ملكية الحيازة.

جدول (8): توزيع عينة الدراسة حسب نوع ملكية الحيازة.

ملكية الأرض	العدد	النسبة المئوية %
ملك	181	71.6
ايجار	49	19.4
ضمان	23	9
المجموع الكلي	**253**	**100**

المصدر: نتائج المسح الميداني لعينة الدراسة.

يبين الجدول أعلاه أن معظم العينة التي شملها المسح الميداني هن مالكات للحيازات التي يدرنها، هذا يعني أن أكثر من نصف عينة الدراسة لديهن حافز قوي لتطبيق ممارسات الزراعة المستدامة في مزارعهن كونهن ملكهن، والمالك هو أكثر حرصا على ممارسة نشاطه بشكل يعود عليه بإيراد أفضل مع المحافظة على الموارد المتاحة لديه من خلال تطبيق الأساليب المثلى في الإنتاج والتي تتم من خلال ممارسات الزراعة المستدامة.

2.4: العوامل التي شجعت على إنشاء العمل (المشروع الزراعي) في منطقة الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة الرئيس والمتعلق ببيان العوامل التي شجعت على إنشاء العمل (المشروع الزراعي)، تم الاعتماد على استبانة بحثية بنيت بنـاء على مقياس ليـــكرت رباعي النقاط(*Likert-Scale*) لدرجة الموافقة، هذا المستوى تم تحديده بناء على المستويات التي وردت في الجدول رقم (2) الوارد في الفصل الثالث من هذه الدراسة (منهجية الدراسة)، والذي بين العوامل المشجعة على انشاء المشروع حسب المعايير المحددة بناء على مدى الإجابات وبناء على المستويات الثلاث المنخفض والمتوسط والمرتفع التي تم افتراضها من قبل الباحث. الجدول رقم (9) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات الاستبانة المتعلقة بالعوامل التي شجعت على إنشاء العمل في منطقة الدراسة.

اختلفت المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة على العبارات بالعوامل التي شجعت على إنشاء العمل في منطقة الدراسة حسب صاحبة العمل وفكرة المشروع والأسرة، إذ تراوحت ما بين (2.94-2.7)، هذا ويتبين خلال الجدول (9) بأن المتوسط العام لإجابات أفراد العينة حسب صاحبة العمل، بلغ (2.94)، "بدرجة متوسطة" وأن متوسط الانحراف المعياري بلغ (1.26)، وأن الفقرة (1) حصلت على أعلى متوسط حسابي، إذ بلغ متوسطها (3.87) وبانحراف معياري مقداره (1.12) (بدرجة مرتفعة) والتي نصها " الرغبة في المساهمة في تحسين دخل الأسرة "، تلاه المتوسط الحسابي المتعلق بالفقرة رقم (4) والتي نصها " حب العمل والانتاج "، والذي بلغ (3.11) بانحراف معياري مقداره (1.20)، بدرجة (متوسطة)، ومن ثمّ الفقرة ذات الرقم (3)، والتي نصها " الرغبة في الاعتماد على النفس " ، إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (2.80)، بانحراف معياري مقداره (1.25)، وبهذا يجب وضع استراتيجيات لدعم وتمكين المرأة ماديا لتحسين الوضع الاقتصادي لدى الاسرة بسبب العجز المالي الذي تعاني منه معظم الاسر الريفية، وفيما يتعلق بالفقرة رقم (5) والتي نصها " ع توفر الخبرة والمهارة "، جاءت

في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا المجال، إذ كان متوسطها الحسابي أقل المتوسطات حيث بلغ (2.01) بانحراف معياري مقداره (1.45) (بدرجة منخفضة)، وبهذا يلاحظ بأن هنالك قابلية لدى المرأة الريفية لتعلم الخبرة خلال بداية المشروع او في المراحل التحضيرية له وبشكل عام، يتبين لنا بأن المستوى العام لهذا المجال كان منخفضا. اما بالنسبة لعوامل النجاح من قبل الاسرة الريفية تبين خلال الجدول (9) بأن المتوسط العام لإجابات أفراد العينة حسب الأسرة، بلغ (2.7)، "بدرجة متوسطة" وأن متوسط الانحراف المعياري بلغ (1.27)، وأن الفقرة (8) حصلت على أعلى متوسط حسابي، إذ بلغ متوسطها (3.00) وبانحراف معياري مقداره (1.14) (بدرجة مرتفعة) والتي نصها " زيادة دخل الأسرة "، تلاه المتوسط الحسابي المتعلق بالفقرة رقم (9) والتي نصها " تحسين مستوى الأسر على الصعيد غير المالي (اجتماعي ثقافي)"، والذي بلغ (2.60) بانحراف معياري مقداره (1.29)، بدرجة (متوسطة)، واخير الفقرة ذات الرقم (10)، والتي نصها " التشجيع والدعم المقدم من الأسرة " ، إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (2.51)، بانحراف معياري مقداره (1.30)وز بذلك يكون الدافع المالي للأسرة هو اكثر العوامل التي شجعت على إقامة المشروع من وجهة نظر الاسرة. لأن سكان الريف يعانون من الوضع المالي السيء.

اما على صعيد فكرة العمل، فكانت العوامل التي شجعت على إنشاء العمل في منطقة الدراسة ، إذ تراوحت ما بين (3.51–2.53)، هذا ويتبين خلال الجدول (9) بأن المتوسط العام لإجابات أفراد العينة حسب فكرة العمل، بلغ (2.91)، "بدرجة مرتفعة" وأن متوسط الانحراف المعياري بلغ (1.27)، وأن الفقرة (17) حصلت على أعلى متوسط حسابي، إذ بلغ متوسطها (3.51) وبانحراف معياري مقداره (1.19) (بدرجة مرتفعة) والتي نصها " يساهم المشروع في تمكين المرأة اقتصاديا "، تلاه المتوسط الحسابي المتعلق بالفقرة رقم (13) والتي نصها " مشروع مربح "، والذي بلغ (2.89) بانحراف معياري مقداره (1.20)، بدرجة (متوسطة)، ومن ثمّ الفقرة ذات الرقم (16)، والتي

نصها " مشروع مريح وسهل للمرأة " ، إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (.822)، بانحراف معياري مقداره (1.22)، وبهذا يجب وضع استراتيجيات لدعم وتمكين المرأة ماديا لتحسين الوضع الاقتصادي لدى الاسرة وهذا يؤكده على التوالي بسبب العجز المالي الذي تعاني منه معظم الاسر الريفية، وفيما يتعلق بالفقرة رقم (15) والتي نصها " قلة منافسة المشروع "، جاءت في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا المجال، إذ كان متوسطها الحسابي أقل المتوسطات حيث بلغ (2.53) بانحراف معياري مقداره (1.48) (بدرجة منخفضة)، وبهذا يلاحظ بأن عدم أو قلة وجود المشاريع التي تدعم المرأة الريفية في الأرياف ،وبشكل عام يتبين لنا بأن المستوى العام لهذا المجال كان منخفضا.

جدول (9): المتوسطات الحسابية لفقرات الاستبانة المتعلقة بالعوامل التي شجعت على إنشاء العمل.

الرقم	العوامل المشجعة على انشاء المشروع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	**صاحبة العمل**				
2	الرغبة في المساهمة في تحسين دخل الأسرة	3.87	1.12	1	مرتفعه
3	الرغبة في الاعتماد على النفس	2.80	1.25	3	متوسطة
4	حب العمل والانتاج	3.11	1.20	2	متوسطة
5	توفر الخبرة والمهارة	2.01	1.45	5	منخفضه
6	حب بناء علاقات مع الآخرين	2.91	1.31	4	متوسطة
	العلامة المعيارية للعوامل المشجعة على انشاء المشروع حسب صاحبة العمل	**2.94**	**1.26**		**متوسطة**
	الأسرة				
8	زيادة دخل الأسرة	3.00	1.14	1	مرتفعة
9	تحسين مستوى الأسر على الصعيد غير المالي (اجتماعي ثقافي)	2.60	1.29	2	متوسطة
10	التشجيع والدعم المقدم من الأسرة	2.51	1.30	3	متوسطة
	العلامة المعيارية للعوامل المشجعة على انشاء المشروع حسب صاحبة الاسرة	**2.70**	**1.27**		**متوسطة**
	فكرة العمل				
12	المنطقة بحاجة إلى مثل هذه المشاريع الزراعية	2.70	1.32	5	متوسطة
13	مشروع مربح	2.89	1.20	2	متوسطة
14	مشروع غير مكلف	2.80	1.24	4	متوسطة
15	قلة منافسة المشروع	2.53	1.48	6	منخفضة

16	مشروع مريح وسهل للمرأة	2.82	1.22	3	متوسطة
17	يساهم المشروع في تمكين المرأة اقتصاديا	3.51	1.19	1	مرتفعة
	العلامة المعيارية للعوامل المشجعة على انشاء المشروع حسب فكرة العمل	**2.91**	**1.27**		**متوسطة**
العلامة المعيارية الكلية للعوامل المشجعة على انشاء المشروع		**2.85**	**1.27**	-	**متوسطة**

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة.

هنالك العديد من العوامل التي شجعت النساء على انشاء مشاريعهن كان أهمها الرغبة في المساهمة في تحسين دخل السرة حسب صاحبة العمل، وزيادة دخل الأسرة حسب رأي الاسرة، وأخيرا يساهم المشروع في تمكين المرأة اقتصاديا حسب فكرة العمل.

3.4: الصعوبات التي تواجه عمل المرأة في منطقة الدراسة:

اختلفت المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة على العبارات بالصعوبات التي تواجه عمل المرأة الريفية، إذ تراوحت ما بين (3.62-2.16)، هذا ويتبين خلال الجدول (10) بأن المتوسط العام لإجابات أفراد العينة حول العوائق، بلغ (2.88)، "بدرجة متوسطة" وأن متوسط الانحراف المعياري بلغ (1.24)، وأن الفقرة رقم (1) حصلت على أعلى متوسط حسابي والتي نصها " ضعف الإمكانات المادية "، والذي بلغ (3.62) بانحراف معياري مقداره (1.14)، بدرجة (مرتفعة) تلاه المتوسط الحسابي المتعلق بالفقرة رقم (5) ، إذ بلغ متوسطها (3.44) وبانحراف معياري مقداره (1.18) (بدرجة مرتفعة) والتي نصها " قلة التدريب أو عدم وجوده "، ومن ثمّ الفقرة ذات الرقم (4)، والتي نصها " نقص الخبرة" ، إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (2.81)، بانحراف معياري مقداره (1.29)، وبهذا يجب وضع استراتيجيات لدعم وتمكين المرأة ماديا ، وكذلك زيادة الدورات التدريبية للمرأة في المجالات الزراعية المختلفة، كذلك تحسين كفاءة المزارعين من خلال تشجيعهم على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفيما يتعلق بالفقرة رقم (10) والتي نصها " عدم تقبل المجتمع لعمل المرأة "، جاءت في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا المجال، إذ كان متوسطها الحسابي أقل المتوسطات حيث بلغ (2.16) بانحراف معياري مقداره (1.39) (بدرجة متوسطة)، وبهذا يلاحظ بأن هنالك تقبل لعمل المرأة الريفية من قبل المجتمع المحيط بها ولكن ينقصها الدعم المالي، وبهذا وبشكل عام، يتبين لنا بأن المستوى العام لهذا المجال كان منخفضا.

جدول (10): المتوسطات الحسابية لفقرات الاستبانة المتعلقة الصعوبات التي تواجه عمل المرأة.

الرقم	الصعوبات التي تواجه عمل المرأة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	ضعف الإمكانات المادية	3.62	1.14	1	مرتفعة
2	مشكلة التواصل مع الآخرين	2.52	1.42	8	متوسطة
3	المسؤوليات والالتزامات الأسرية	2.80	1.25	4	متوسطة
4	مشكلة نقص الخبرة	2.81	1.19	3	متوسطة
5	قلة التدريب أو عدم وجوده	3.44	1.18	2	مرتفعة
6	معارضة الأسرة لعمل المرأة	2.65	1.28	5	متوسطة
7	انخفاض مستوى التعليم للمرأة	2.55	1.32	7	متوسطة
8	المرض والحالة الصحية للمرأة	2.60	1.30	6	متوسطة
9	خوف المرأة من التعامل مع المجتمع الخارجي	2.51	1.37	9	متوسطة
10	عدم تقبل المجتمع لعمل المرأة	2.16	1.39	10	منخفضة
العلامة المعيارية للصعوبات التي تواجه عمل المرأة		**2.88**	**1.24**	-	**متوسطة**

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة.

وبشكل عام فأن من الصعوبات التي تواجه تمكين المرأة الريفية اقتصاديا هي ضعف المكانيات المادية للأسرة نقص الدريب والخبرة في هذا المجال لذلك يجب الاهتمام بتمويل المرأة الريفية وتدريبها قبل تمويلها.

4.4: العوامل التي ساعدت على انجاح المشاريع الزراعية من وجهة نظر صاحبات المشاريع في منطقة الدراسة:

اختلفت المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة على العبارات بالعوامل التي ساعدت على انجاح المشاريع الزراعية من وجهة نظر صاحبات المشاريع في منطقة الدراسة ، إذ تراوحت ما بين (3.11 – 2.52)، هذا ويتبين خلال الجدول (11) بأن المتوسط العام لإجابات أفراد العينة حول العوامل، بلغ (2.84)، "بدرجة متوسطة" وأن متوسط الانحراف المعياري بلغ (1.28)، وأن الفقرة (5) حصلت على أعلى متوسط حسابي، إذ بلغ متوسطها (3.11) وبانحراف معياري مقداره (1.19) (بدرجة متوسطة) والتي نصها " الدعم الاسري"، تلاه المتوسط الحسابي المتعلق بالفقرة رقم (2) والتي نصها " نقص رأس المال "، والذي بلغ (3.08) بانحراف معياري مقداره (1.20)، بدرجة (متوسطة)، ومن ثمّ الفقرة ذات الرقم (3)، والتي نصها " جودة المنتج" ، إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (2.95)، بانحراف معياري مقداره (1.21)، وبهذا يجب وضع استراتيجيات وسياسات لأجل دعم المرأة الريفية وتمكينها اقتصاديا في مجال المشاريع الزراعية.

وفيما يتعلق بالفقرة رقم (8) والتي نصها " حسن التعامل مع الأخرين"، جاءت في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا المجال، إذ كان متوسطها الحسابي أقل المتوسطات حيث بلغ (2.52) بانحراف معياري مقداره (1.39) (بدرجة متوسطة)، وبهذا وبشكل عام، يتبين لنا بأن المستوى العام لهذا المجال كان متوسطاً.

جدول (11): المتوسطات الحسابية لفقرات الاستبانة المتعلقة العوامل التي ساعدت على انجاح المشاريع الزراعية.

الرقم	العوامل التي ساعدت على انجاح المشروع		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	الإرادة والإصرار والصبر	8	2.64	1.38		منخفضة
2	توفر رأس المال وكفايته	2	3.08	1.20		متوسطة
3	جودة المنتج	3	2.95	1.21		متوسطة
4	حاجة السوق للمنتج	7	2.69	1.35		متوسطة
5	الدعم الأسري	1	3.11	1.19		متوسطة
6	الثقة بالنفس	6	2.86	1.31		متوسطة
7	تميز المشروع	5	2.88	1.28		متوسطة
8	حسن التعامل مع الآخرين	9	2.52	1.39		متوسطة
9	أسعار المنتجات المناسبة للجميع	4	2.89	1.24		متوسطة
العلامة المعيارية للعوامل التي ساعدت على انجاح المشروع			**2.84**	**1.28**	-	**متوسطة**

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة.

وبشكل عام فأن من العوامل التي ساعدت على إنجاح المشاريع الزراعية في منطقة الدراسة كانت بشكل عام متوسطة وأهمها الدعم الأسري لها وهذا يدل على تقبل الاسرة والمجتمع على انخراط المرأة في العمل حنبا الى جنب زوجها لتحسين الوضع الاقتصادي للأسرة.

5.4: الأثر الاقتصادي لتمكين المرأة في منطقة الدراسة:

اختلفت المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة الأثر الاقتصادي لتمكين المرأة في منطقة الدراسة، إذ تراوحت ما بين (3.14-2.24)، هذا ويتبين خلال الجدول (12) بأن المتوسط العام لإجابات أفراد العينة حول الأثر الاقتصادي لتمكين المرأة ، بلغ (2.79)، "بدرجة متوسطة" وأن متوسط الانحراف المعياري بلغ (1.31)، وأن الفقرة (1) حصلت على أعلى متوسط حسابي، إذ بلغ متوسطها (3.14) وبانحراف معياري مقداره (1.20) (بدرجة مرتفعة) والتي نصها " زيادة دخل الأسرة من المشروع "، تلاها المتوسط الحسابي المتعلق بالفقرة رقم (2) والتي نصها " تحسين مستوى الاجتماعي للمنزل "، والذي بلغ (3.09) بانحراف معياري مقداره (1.21)، بدرجة (مرتفعة)، ومن ثمّ الفقرة ذات الرقم (7)، والتي نصها " وجود مدخرات مالية بعد المشروع" ، إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (2.81)، بانحراف معياري مقداره (1.32)، وبهذا يدل على التغير المادي الملموس من المشاريع المدعومة من قبل الإقراض الزراعي على الاسر الريفية من خلال تمكين المرأة الريفية اقتصاديا

وفيما يتعلق بالفقرة رقم (5) والتي نصها " الحصول على قرض"، جاءت في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا المجال، إذ كان متوسطها الحسابي أقل المتوسطات حيث بلغ (2.24) بانحراف معياري مقداره (1.42) (بدرجة منخفضة)، وبهذا يلاحظ بأن هناك تمكين اقتصادي مستدام للمرأة الريفية أدى الى عدم حصولها على قرض لمرة أخرى، وبهذا وبشكل عام، يتبين لنا بأن المستوى العام لهذا المجال كان منخفضا.

وبشكل عام نلاحظ أن هنالك أثر اقتصادي لتمكين المرأة في منطقة الدراسة وأهمها زيادة دخل الاسرة.

جدول (12): المتوسطات الحسابية لفقرات الاستبانة المتعلقة الأثر الاقتصادي لتمكين المرأة.

الرقم	الأثر الاقتصادي لتمكين المرأة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	زيادة دخل الأسرة من المشروع	3.14	1.20	1	مرتفعة
2	تحسين مستوى الاجتماعي للمنزل	3.09	1.21	2	مرتفعة
3	زيادة الادخار	2.74	1.35	6	متوسطة
4	تشجيع النساء على إنشاء مشروعات مدرة للدخل	2.75	1.34	5	متوسطة
5	الحصول على قرض	2.24	1.42	7	منخفضة
6	عدم وجود أزمة مالية بعد المشروع	2.78	1.33	4	متوسطة
7	وجود مدخرات مالية لدى المرأة بعد المشروع	2.81	1.32	3	متوسطة
العلامة المعيارية للأثر الاقتصادي لتمكين المرأة		2.79	1.31	-	**متوسطة**

المصدر: نتائج التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

الإستنتاجات:

بناء على التحليل الوصفي للعوامل المختلفة التي تناولتها الدراسة (الديمغرافية، الاقتصادية والاجتماعية) لتمكين المرأة الريفية اقتصاديا وأثره على الزراعة المستدامة نستنتج ما يلي:

1. امتلكت عينة منطقة الدراسة من الخصائص الديموغرافية والاقتصادية ما مكنهن من تطبيق ممارسات الزراعة المستدامة في نشاطاتهم بمستوى متوسط وتحسين دخلهن تبعا لذلك، فهن بعمر نشط وبمستوى تعليمي مناسب لتطبيق هذه الممارسات، وهن أيضا بمستوى جيد من الخبرة في نشاطاتهن الزراعية، كما أن حجم أسرهن ونوعية ملكياتهن الزراعية تساعد في تبنيهن لهذه الممارسات.
2. العوامل التي شجعت على إنشاء العمل في منطقة الدراسة حسب صاحبة العمل وفكرة المشروع والأسرة، كانت الرغبة في المساهمة في تحسين دخل الأسرة، زيادة دخل الأسرة ويساهم المشروع في تمكين المرأة اقتصاديا على التوالي، وكانت ذات معدل مرتفع
3. أن أكبر التحديات في المجتمع الريفي والصعوبات التي تواجه تمكين المرأة الريفية هي نقص الدعم المالي.
4. الدعم الاسري هو أكبر العوامل التي أدت الى نجاح المشاريع المعنية بتمكين المرأة الريفية اقتصاديا.
5. زيادة دخل الأسرة من المشروع هو الأثر الاقتصادي الذي حصل على معدل مرتفع ناتج عن دعم المرأة الريفية من خلال مؤسسة الأقراض الزراعي.

التوصيات:

بناء على النتائج والاستنتاجات السابقة توصي هذه الدراسة بضرورة إيجاد الوسائل المناسبة لغايات:

1. ان تمكين المرأة الريفية (التي تعد أكبر شريحة بين نساء المجتمع الأردني) يؤدي الى تحقيق التنمية المستدامة

2. وضع الخطط والبرامج الإرشادية التي تؤدي الى تمكين المرأة الريفية اقتصاديا بشكله الصحيح.

3. عقد دورات وورش تدريبة للمرأة الريفية على المشاريع الزراعية ذات الطابع المستدام

4. توفير مصادر تمويل الملائمة ذات التكلفة المتدنية لدع المشروعات الزراعية بشكل عام والمشروعات الزراعية النسائية بشكل خاص.

المراجع

المراجع العربية

أبو لحية، إسراء (2016). دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لذوي الاعاقة في فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزّة، فلسطين.

الأمم المتحدة (2014). تيسير الحصول على التمويل لتعزيز تمكين المرأة الريفية في شمال أفريقيا: الممارسات الحميدة والدروس المستفادة: وثيقة منجزة انطلاقا من دراسات حالة كل من تونس، والمغرب، والجزائر، ومصر. اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مكتب شمال أفريقيا، الأمم المتحدة.

الحبيتري، نبيلة، وبن شهيدة، فضيلة (2021). تمكين المرأة الريفية اقتصاديا وأثر ذلك على سياسة التنمية الفلاحية والريفية. مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، 3(01)، 94-106.

جاد الله، أماني مغاوري (2021). تمكين المرأة الريفية وعلاقته بالرضا عن الحياة في ضوء الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030. مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، 42(2)، 809-838.

الأحمد، هويدا (2011). تمكين المرأة الريفية. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.

الحبيتري، نبيلة، وبن شهيدة، فضيلة (2021). تمكين المرأة الريفية اقتصاديا وأثر ذلك على سياسة التنمية الفلاحية والريفية. مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، 3(01)، 94-106.

الحوامدة، نجلاء مخلد (2009). المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة: دراسة اجتماعية ميدانية في محافظة المفرق. رسالة (ماجستير) غير منشورة، جامعة اليرموك' إربد، الأردن.

الخزعلي، جعفر طالب (2017). الفكر الاقتصادي: دراسة تحليلية للافكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية. ط(2). دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، بغداد، العراق.

الرسول، أحمد أبو اليزيد، ومرسي، مي مصطفى حسن، ورمضان، آلاء محمد أحمد (2017). الاقتصاد الذكي. مدخل لتحقيق تنمية زراعية مستدامة. مجلة الإسكندرية للعلوم الزراعية، 26، 1–18.

سالم، أمل مسعود (2013). محددات تمكين المرأة االريفية المعيلة بمحافظة الفيوم. رسالة (ماجستير) غير منشورة، جامعة الفيوم، مصر.

سلامي، منيرة، وبيّة، إيمان (2013). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، 2(1)، 47–71.

شملاوي، حنان عطا، وسقف الحيط، نهيل إسماعيل (2019). محددات تمكين المرأة في الدول العربية. دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، 46(1)، الملحق (1)، 48–66.

عبد العظيم، أسماء مصطفى محمود (2020). التمكين االاقتصادي للمرأة الريفية والتنمية المستدامة: دراسة حالة على بعض المستفيدات من جهاز تنمية المشروعات بمحافظة بني سويف. مجلة قطاع الدراسات الإنسانية، 26(1)، 649–692.

عبد الله، نمر ذكي شلبي (2021). التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العاملة بالقطاع التعليمي. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، 1(53)، 377–408.

العزّاوي، ناديا كاظم عنون (2015). التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية ودورها في التنمية المستدامة. مجلة المخطط والتنمية، 31، 13–34.

فاضل، شيماء عادل، وعطا، خالدية مصطفى (2020). دور المراة في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة كلية التراث الجامعية، 1(29)، 223-236.

قنديل، أماني (2005). المنظمات الأهلية العربية وتمكين المرأة: توجه استراتيجي، توجه للاحتياجات الضرورية. التقرير السنوي الرابع للمنظمات الأهلية العربية(2004): تمكين المرأة .الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، مصر.

كشاش، باسم حليم (2009). المستوى المعرفي للفلاحين ببعض ممارسات الزراعة المستدامة دراسة ميدانية في قضاء الشامية /محافظة الديوانية. مجلة الفرات للعلوم الزراعية، 1(3)، 142-164.

المقداد، فايز جاد الله، ووائل زكي حبيب، وهاني سليمان الحسون ، دراسة تحليلية لأهم العوامل المؤثرة على تمكين المرأة الريفية في محافظة درعا، سورية، المجلة السورية للبحوث الز ا رعية، مجلد) 6 (، عدد) 2 ،) 2019 م .

المراجع الأجنبية

Abubakar, M.S., & Attanda, M.L. (2017). The concept of sustainable agriculture: Challenges and prospects. *IOP Conference Series: Materials Science and Engineering*, 53, 1-5.

Alsop, R., Bertelsen, M, & Holland, J. (2006). *Empowerment in practice*: *From analysis to implementation*. Washington, USA: World Bank.

Adeyeye, O., Ogunleye, AS., Wineman, A., Reed, H., Alia, D., Akinola, A.A. … & Ogundele, O. (2019). Does women's empowerment influence agricultural productivity? Evidence from rural households in Northern Nigeria. Proceedings of the 6th African Conference of Agricultural Economists, September 23-26, 2019, Abuja, Nigeria.

Bybee-Finley, K.A., & Ryan, M.R. (2018). Advancing intercropping research and practices in industrialized agricultural landscapes. *Agriculture, 8*(80), 1-24.

Collado, E., Fossatti, A., & Saez, Y. (2019). Smart farming: A potential solution towards a modern and sustainable agriculture in Panama. *Agriculture and Food*, *4*(2), 266–284.

Diiro, G.M., Seymour, G., Kassie, M., Muricho, G., & Muriithi, B.W. (2018). Women's empowerment in agriculture and agricultural productivity: Evidence from rural maize farmer households in western Kenya. PLoS ONE, 13(5), e0197995. https://doi.org/10.1371/journal.pone.0197995

Fabiyi, E.F., & Akande, K.E. (2015). Economic empowerment for rural women in Nigeria: Poverty alleviation through agriculture. *Journal of Agricultural Science*, *7*(9), 236-241.

FAO (2011). The state of food and agriculture 2010–11. Rome, Italy: Food and Agriculture Organization (FAO) of the United Nations.

Fiebrig, I., Zikeli, S., Bach, S., and Gruber, S. (2020). Perspectives on permaculture for commercial farming: Aspirations and realities. *Organic Agriculture*, 10, 379–394.

Harwood, R.R. (1990). A history of sustainable agriculture. In: C.A. Edwards, R. Lal, P. Madden, R.H. Miller, and G. House (eds.), *Sustainable agricultural systems*. Soil and Water Conservation Society, Iowa, USA. pp. 3-19.

Ikerd, J.E. (1990). Agriculture's search for sustainability and profitability. *Journal of Soil and Water Conservation*, *45*(1): 18-23.

Leslie, T., & Jabbour, R. (2019). Genetically modified crops and biological conservation on farmlands. *Lessons in Conservation*, *9*(1), 95-110.

Martínez-Castillo, R. (2016). Sustainable agricultural production systems. *Tecnología en Marcha*, 70-85.

NARETPA (1977). National agricultural research, extension, and teaching policy act of 1977. Congressional Research Service, Washington, D.C, USA. p. 9.

Ngosong, C., Okolle, J.N., & Tening, A.S. (2019). Mulching: A sustainable option to improve soil health. In: D.G. Panpatte and Y.K. Jhala (eds.), *Soil fertility management for sustainable development*. Springer: Singapore. pp. 231-249.

Pivoto, D., Waquil, P.D., Talamini, E., Spanhol, C., Corte, V.F.D., & Mores, G.D.V. (2018). Scientific development of smart farming technologies and their application in Brazil. *Information Processing in Agriculture*, 5, 21–32.

Pretty, J.)2008(. Agricultural sustainability: Concepts, principles and evidence. *Philosophical Transactions of The Royal Society*: *B Biological Sciences*, 363, 447–465.

Pretty, J., & Bharucha, Z.P. (2015). Integrated pest management for sustainable intensification of agriculture in Asia and Africa. *Insects*, 6, 152-182.

Rajendran, N., Tey, Y.S., Brindal, M., Ahmad Sidique, S.F., Shamsudin, M.N., Radam, A., & Abdul Hadi, A.H.I. (2016). Factors influencing the adoption of bundled sustainable agricultural practices: A systematic literature review. *International Food Research Journal*, *23*(5), 2271-2279.

Reganold, J.P., & Wachter, J.M. (2016). Organic agriculture in the twenty-first century. *Nature Plants*, 2, 1-8.

Thanh, N.V., & Yapwattanaphun, C. (2015). Banana farmers' adoption of sustainable agriculture practices in the Vietnam uplands: The case of Quang Tri Province. *Agriculture and Agricultural Science Procedia*, 5, 67–74.

Tschora, H., & Cherubini, F. (2020). Co-benefits and trade-offs of agroforestry for climate change mitigation and other sustainability goals in West Africa. *Global Ecology* and *Conservation*, 22, 1-13.

Waltera, A., Finger, R., Huber, R., & Buchmanna, N. (2017). Smart farming is key to developing sustainable agriculture. *Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America*, *114*(24), 6148-6150.

جامعة جرش
كلية الزراعة
برنامج التغير المناخي، الزراعة المستدامة والأمن الغذائي

عزيزتي المشاركة .....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .....

يقوم الطالب **تميم محمود القيام** بإعداد دراسة بعنوان " **تمكين المرأة الريفية اقتصادياً وأثره على الزراعة المستدامة: دراسة حالة محافظة إربد** " وذلك لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في التغير المناخي، الزراعة المستدامة والأمن الغذائي من جامعة جرش. آملين منكم التعاون وتقديم ما تستطيعون من معلومات لتسهيل هذه المهمة، علما أن المعلومات التي سوف تقدمونها ستعامل بسرية تامة وستستخدم فقط لأغراض البحث العلمي. ولا يسع الطالب إلا أن تتقدم بالشكر الجزيل لكم لتعاونكم في الإجابة على فقرات هذه الاستبانة واثقين أنكم ستجيبون عليها بكل موضوعية من أجل تحقيق أهداف الدراسة.

وتقبلوا جزيل الشكر

الباحث

تميم القيام

أولاً: المعلومات العامة

1. العمر: ( ) سنة
2. المستوى التعليمي : □ يقرأ ويكتب □ ثانوي □ دبلوم كلية مجتمع □ جامعي

(تغيير المستوى التعليمي إلى: 1. تقرأ وتكتب. 2. ثانوي. 3. دبلوم 4. جامعي) وذلك لتسهيل ادخال البيانات رقميا إلى الحاسوب)).

3. عدد أفراد الأسرة: ذكور( ) ، ( ) إناث
4. متوسط الدخل الشهري: ( ) دينار
5. نوع العمل: □ 1. قطاع عام □ 2. قطاع خاص
6. الحالة الاجتماعية: □ 1. متزوجة □ 2. عزباء □ 3. مطلقة □ 4. أرملة
7. ملكية المشروع: □ 1. ملك □ 2. إيجار □ 3. ضمان □ 4. هبة أو عطية
8. عدد سنوات الخبرة: (.....) سنة
9. من يعيل الأسرة: □ 1. الرجل □ 2. المرأة

ثانياً: العوامل التي شجعت على إنشاء العمل (المشروع الزراعي)

ملاحظة: الرجاء وضع إشارة X أمام الفقرة التي أنها شجعت على إنشاء المشروع الزراعي

الرقم	الفقرة	موافق جدا	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة
		4	3	2	1
أولاً	**صاحبة العمل**				
1	الرغبة في المساهمة في تحسين دخل الأسرة				
2	الرغبة في الاعتماد على النفس				
3	حب العمل والانتاج				

4	توفر الخبرة والمهارة				
5	حب بناء علاقات مع الآخرين				
ثانيا	**الأسرة**				
7	زيادة دخل الأسرة				
8	تحسن مستوى الأسر على الصعيد غير المالي (اجتماعي ثقافي				
9	التشجيع والدعم المقدم من الأسرة				
ثالثا	**فكره العمل**				
11	المنطقة بحاجة إلى مثل هذه المشاريع الزراعية				
12	مشروع مربح				
13	مشروع غير مكلف				
14	قلة منافسة المشروع				
15	مشروع مريح وسهل للمرأة				
16	يساهم المشروع في تمكين المرأة اقتصاديا				

ثالثاً: محور الصعوبات التي تواجه عمل المرأة

ملاحظة: الرجاء وضع إشارة X أمام الفقرة التي ترى أنها تعبر عن الصعوبات التي تواجه عمل المرأة

الرقم	الفقرة	موافق جدا	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة
		4	3	2	1
1	ضعف الإمكانات المادية				
2	مشكلة التواصل مع الآخرين				
3	المسؤوليات والالتزامات الأسرية				
4	مشكلة نقص الخبرة				
5	قلة التدريب أو عدم وجوده				
6	معارضة الأسرة لعمل المرأة				
7	انخفاض مستوى التعليم للمرأة				
8	المرض والحالة الصحية للمرأة				
9	خوف المرأة من التعامل مع المجتمع الخارجياً				
10	عدم تقبل المجتمع لعمل المرأة				

رابعاً: محور أهم العوامل التي ساعدت على انجاح المشاريع الزراعية من وجهة نظر صاحبات المشاريع:

ملاحظة: الرجاء وضع إشارة X أمام الفقرة التي-ترى أنها ساعدت على انجاح المشاريع الزراعية.

الرقم	الفقرة	درجة الموافقة				
		موافق جدا	موافق		غير موافق	غير موافق بشدة
		4	3		2	1
1	الإرادة والإصرار والصبر					
2	توفر رأس المال وكفايته					
3	جودة المنتج					
4	حاجة السوق للمنتج					
5	الدعم الأسري					

6	الثقة بالنفس	
7	تميز المشروع	
8	حسن التعامل مع الآخرين	
9	أسعار المنتجات المناسبة للجميع	

خامساً: الأثر الاقتصادي لتمكين المرأة

ملاحظة: الرجاء وضع إشارة X أمام الفقرة التي ترى أنها ساعدت على تمكين المرأة اقتصاديا

الرقم	الفقرة	درجة الموافقة				
		موافق جدا	موافق		غير موافق	غير موافق بشدة
		4	3		2	1
1	زيادة دخل الأسرة من المشروع					
2	تحسين مستوى الاجتماعي للمنزل					
3	زيادة الإدخار					
4	تشجيع النساء على إنشاء مشروعات مدرة للدخل					
5	الحصول على قرض					
6	عدم وجود أزمة مالية بعد المشروع					
7	وجود مدخرات مالية لدى المرأة بعد المشروع					

ملاحظات أخرى:

Economic empowerment of rural women and its impact on sustainable agriculture: A case study of Irbid Governorate

By:
Tameem M. Al-Kiyyam

Supervisor

Dr. Muad A. Kiyyam

Abstract

The study aimed to empower rural women economically and its impact on sustainable agriculture: A case study of Irbid Governorate. To achieve the objectives, the study relied on a methodology based on the descriptive analysis method, where a sample of 253 farmers (687 women) was selected from the study population. Among the most important findings of the study: The sample of the study area possessed demographic and economic characteristics that enabled them to apply sustainable farming practices in their activities at an acceptable level and improve their income accordingly. They are of active age and an appropriate educational level to apply these practices, and they are also a good level of experience in their activities The size of their families and the quality of their agricultural holdings help in their adoption of these practices. And the factors that encouraged the establishment of work in the study area according to the employer and the idea of the project and the family, was the desire to contribute to improving family income, increasing family income and the project contributes to the economic empowerment of women respectively, and it was of a high rate, and that the biggest challenges in rural society and the difficulties facing the empowerment of rural women are the lack of financial support. Family support is the biggest factor that led to the success of projects concerned with empowering rural women economically. Increasing family income from the project is the economic impact that He received a high rate due to the support of rural women through the Agricultural Credit Corporation. The study recommended the need to develop and implement indicative plans and programs that lead to the economic empowerment of rural women in the correct form, as well as to hold training courses and workshops for rural women on agricultural projects of a sustainable nature, and that empowering rural women (which is the largest segment among Jordanian women) leads to achieving development sustainable

Keywords: empowerment, rural women, demographic characteristics, sustainable agriculture